

الاجتماعية حول عدم احترام القانون أو قانون الشغل إلى جلسة لاحقة. وبمراسلة كذلك توصلت بها الرئاسة من السيد رئيس الفريق الدستوري يلتمس من خلالها بدوره تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول السياسة الإعلامية للقطب العمومي إلى جلسة لاحقة. بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 31 دجنبر:

- فعدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالاً؛

- وعدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة كذلك بمجموعة من إحاطات المجلس علما، وعلى رأسها الإحاطة التي تقدم بها الفريق الدستوري، والكلمة لأحد أعضاء الفريق لبسط الإحاطة، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد الحسن نبيه:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، أتطرق اليوم في فريق الإتحاد الدستوري إلى حادث جنوح باخرة شحن الوقود بميناء طانطان.

ولعل الحادث في حد ذاته ليس هو الوازع الذي حدانا إلى تقديم هذه الإحاطة لأنه حظي بما يكفي من التغطية الإعلامية المواكبة والسياسية، ولأنه كذلك، ولله الحمد، وإلى حدود اليوم لا تزال الكارثة البيئية التي قد تنجم عن تسرب آلاف الأطنان من الوقود إلى مياه سواحلنا الجنوبية الغنية بثرواتها السمكية لم تتأكد بعد.

ولكن لتتضح الرؤية للجميع في هذا الصدد، وجب التأكيد على حقيقة تاريخية وهو أن ميناء طانطان الذي عاش فترات ذهبية جعلته لسنين يحتل الصدارة بين موانئ الصيد بالمغرب، كان دائما يعاني من عيب تقني خطير على مستوى مدخله البحري الذي شيد بطريقة تجعل السفن التي تود الولوج لحوضه عرضة لتيارات قوية وترسبات رملية من وجود صخرة بمدخله.

وأود أن أسلط الضوء على صلب موضوعنا ذلك، أنه ما تعاقبت حكومة على سابقتها إلا وتم تنيبها وإخبار الجهات المختصة بخطورة مدخل ميناء طانطان الذي يلقبه البحارة بباب الموت، إلا وسجلت التزاماتها وعودها الغليظة بالمعالجة السريعة لهذا الإشكال، وللأسف يذهب كل ذلك سدى، وتبقى الأرواح رخيصة عند بعض المسؤولين.

#### محضر الجلسة رقم 923

التاريخ: الثلاثاء 27 صفر 1435 (31 ديسمبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثة عشر دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الواحدة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

#### المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين.

#### المستشار السيد عبد الحميد كوكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 80.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.07 القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإعاش السياحي وتغيير وتتميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثانيا، مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وزارة الاقتصاد والمالية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلال المجلس أنه نظرات لالتزامه بنشاط حكومي، فإن السيد وزير العدل والحريات يلتمس برحمة السؤال الموجه لوزارته مباشرة بعد السؤال الموجه للسيد وزير الاتصال.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الفريق الحركي، يلتمس من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون

توقيف اعتمادات الالتزام في نهاية أكتوبر الماضي، والمتم لإجراء سابق يقضي بتقليص 15 مليار من ميزانية الاستثمار العمومي في شهر أبريل الماضي، كإجراءات وقائية لحفظ توازن المالية العمومية وحفظ نسبة العجز، مما أثر على المقاولات خاصة المتوسطة والصغيرة التي تراهن على الاستثمارات العمومية.

واعتبارا لكل ما سبق، فإننا في الفريق الحركي نغتم هذه المناسبة لتجديد طلبنا إلى الحكومة بتمديد أجل هذه المبادرة الحسنة إلى غاية نهاية السنة المقبلة قصد تمكين المقاولات والأشخاص الذاتيين من تسوية وضعياتهم، وهو إجراء من شأنه فسخ المجال لباقي المزمين الذين لم تسمح لهم ظروفهم المادية والتزاماتهم من الاستفادة من هذا الأجل، كما من شأنه أن يدر على خزينة الدولة مبالغ إضافية، ويعفي الإدارة الضريبية من اللجوء إلى تدابير جزرية لن تكون في صالح المقاول ولا الإدارة الضريبية نفسها. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الرسالة وصلت. الكلمة للمتدخل الموالي من الفريق الفيدرالي لبسط إحاطة المجلس علما، الكلمة للأستاذ أفرياط، تفضلوا.

#### المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس. اسمحو لي في البداية أن أثير ملاحظة أساسية، هو أن إحاطتنا اليوم ليست عبارة عن تصفية حسابات مع أي كان، بل هو رد الاعتبار لمكون أساسي من مكونات الشعب المغربي تم المساس به. السيد الرئيس،

مرة أخرى أبي مسؤول سياسي في الحزب الذي يقود الحكومة وبرلماني إلا أن يطل علينا عبر قناة الرسالة الخليجية، وفي سابقة خطيرة تستهدف وحدة الأمة المغربية، وتم عن عقلية الحقد والكراهية وإثارة الفتنة، ذلك أنه لم يجد من نكتة يضحك بها حضوره إلا المساس بمكون أساسي من مكونات الشعب المغربي، والذي وصفه بالعرق المشهور بالبخل، سلوك أثار موجة من السخط والاستنكار من طرف العديد من المغاربة، بل وحتى من بعض مسؤولي حزبه في خرق تام للاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة كل أشكال التمييز التي صادق عليها المغرب، وتم نشرها بالجريدة الرسمية، ويبقى التساؤل أهذه هي الموعظة؟ أليس هذا السلوك تنكرا للهوية الوطنية؟ وما هو موقف الحكومة ومجلس النواب من هذه السلوكات؟

وإذ نذكر صاحب النكتة أن المغاربة شعب واحد، متميز باندماج وتمازج وانضهار مختلف عناصره، وأن البخل الحقيقي هو غيابه المستمر عن مؤسسة البرلمان الذي هو عضو فيه، ويتقاضى تعويضا دون مجهود يذكر

السيد الرئيس،

فما مصير هؤلاء البحارة المقاومين من أجل العيش والمستثمرين الصامدين من أجل الإفلاس والمعطلين الآملين في استرجاع سبب الرزق الذي ضاع؟ لا الحكومة ولا الصحافة ولا الرأي العام لم يهتموا بمحنهم ومآسهم، والخطر المحدق يوميا بحياتهم وأموالهم وأرزاقهم، بل للأسف الشديد ما نشاهده اليوم من اهتمام كل هؤلاء إلا المتابعة فصول جنوح باخرة تحمل آلاف الأطنان من الوقود وما سينتج عنها من مخاطر بيئية محتملة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثير داخل فريق الاتحاد الدستوري هذه الإحاطة بحرق ومرارة مردها لإهمال حكومي لتظلمات ومطالب الفاعلين والعاملين بميناء طانطان، ما أدى في السابق إلى كوارث مادية وبشرية، فإننا نطالب بفتح تحقيق في الموضوع وتحديد المسؤوليات الملازمة لذلك، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية للمواثيق ووزارة التجهيز.

كما نطالب بإطلاع الرأي العام المحلي والوطني على أسباب القتل البطيء لهذا الميناء في الوقت الذي تحظى فيه موائئ ثانوية في سمات أخرى بخطوة خاصة، فهل من قراءة سياسية لذلك؟ وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للمتدخل الموالي عن الفريق الحركي في إطار إحاطة المجلس علما، الكلمة لكم الأستاذ برقية.

#### المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس. يشرفني، باسم الفريق الحركي، أن أتناول الكلمة لأحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بنهاية الأجل المخصص لأداء ما بذمة المزمين بالضرائب في ظل الإعفاءات التي أقدمت عليها الحكومة، وتلك، السيد الرئيس، مبادرة نوعية ومحمودة تحسب للحكومة على اعتبار أنها مكنت عددا كبيرا من المزمين من تسوية وضعيتهم مع إدارة الضريبة بإعفاءات محممة.

كما ساهمت هذه المبادرة من توسيع الوعاء الضريبي عبر تحصيل الخزينة العامة لمبالغ كبيرة من شأنها إنعاش الدورة الاقتصادية الوطنية بحكم أن العائدات الضريبية هي العمود الفقري لتوازن الميزانية العامة للدولة.

واعتبارا لكون هذا اليوم يصادف آخر أجل للاستفادة من هذا الإجراء الإيجابي، مع التنويه بمبادرة الإدارة الضريبية التي أقدمت على فتح أبوابها يوم السبت والأحد بإحداث مداومة لهذا الغرض، وأخذا بعين الاعتبار لوضعية المقاولات والأشخاص الذاتيين على السواء في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة، لكون الحكومة أقدمت بشكل اضطراري إلى

إلى التكفير وإلى إشاعة ثقافة الحقد والعنصرية والتطرف، وما يؤدي إليه هذا الخطاب من تنمية العنف والإرهاب في أوساط الشباب ومحدودي التعليم والأميين ممن لا يميزون بين الدعاة والمدعين، وبين الفتوى الشرعية وفتوى الدم.

ونذكر في هذا الصدد أننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كنا ضحايا لهذا الخطاب ولما أنتجه من عنف وإرهاب منذ السبعينيات، حيث تمت جريمة اغتيال القائد الاتحادي عمر بن جلون، الذي كان حينها من خيرة مثقفي هذا الحزب، بينما تم اغتياله من طرف عصابة متطرفة تلقت فتواها وتعليلاتها من طرف متأسلمين.

فهل، السيد الرئيس، ستكرر نفس الممارسات، وسيتم التساهل مع إشاعة خطاب التكفير والتطرف؟ هل سيحتج المتطرفون وسلفيو الدم بمن يدبرون اليوم الشأن العام وعلى رأسهم وزارة العدل؟

إن المجهود الذي بذله المغاربة، وضحى في سبيله المناضلون الديمقراطيون والتقدميون والحداثيون من أجل إشاعة ثقافة الحوار والاختلاف وإبراز قيمة التفكير والعقل والدفع في اتجاه الديمقراطية وتقوية عناصر التسامح والمصالحة، كل هذا المجهود أضحى اليوم مهددا بالنكوص.

فليتحمل الكل مسؤولياته، فنحن أمام خطاب تكفيري وفتاوى تهدر دماء شخصيات مغربية وازنة، على الحكومة ومؤسسات الدولة القيام بأدوارها كاملة لحماية الأمن الروحي.

إننا، في الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس، وفي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الإرهاب لا يرهبنا، والقتل لا يفيننا، وقافلة التحرير تشق طريقها بإصرار، وحملة الفكر الظلامي انتهى عهده ليملك سلطة التكفير في زمن التفكير.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد المستشار، أكثر وأخرجتنا في اسميتو. شكرا لك السيد المستشار، أرجو أن نحترم الوقت لنفسح المجال للجميع ليشارك بأفكاره.

الكلمة للمتدخل الموالي من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس، والكلمة للأخ عبد الكريم بوغمر.

#### المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس المحترم،

في إطار الإحاطة علما، خلال الأسبوع السابق وفي تلك المنصة السيد الرئيس المحترم، رئيس الحكومة أننا بصطلح جديد للتداول، وهو مصطلح

ك بعضهم طبعاً، بل ومعروف بسفرياتة المجانية.

فإننا نطالبه بالاعتذار للمغاربة جميعاً عن فلتة لسانه، مؤكداً أننا نعتز بكل مكونات شعبنا، واسمحوا لي السيد الرئيس أن أختتم هذه الإحاطة بالأمازيغية، وإذا شئتم سأتناول الترجمة.

#### كلام بالأمازيغية:

إستما دايتما،

غينغ تلام عالمغرب، أستوتومغ غي ماون أولناد، اللي تزرع الفتنة عالمجمع ناغ، أولون الحقد دا الكراهية، ها المغاربة كان كلو يان، غير تهنام، ها تيوسمن ساجد دا الجهد دالكرم دالعلم، داتيني غيك لنام واللي زرينين، غيك اللي نا السلف الصالح هالفنتنة نائمة لعن الله موقفها، وندعو الله العلي القدير أن يبعد عن الوطن الفتن ما ظهر منها وما بطن.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمتدخل الموالي في إطار إحاطة المجلس علما، والفريق الاشتراكي، تفضلوا الأستاذ علمي.

#### المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إحاطتنا علما هي كالآتي:

السيد الرئيس،

الرأي العام الوطني تتبع شريطاً مصوراً لأحد الدجالين الذين يقدمون أنفسهم في لبوس الواعظين والمرشدين، ويعطون لأنفسهم سلطة الإفتاء بالتحليل والتحرير والتكفير، علماً أن الهيئة ديال المجلس الأعلى للعلماء هي المؤهلة دستورياً وقانونياً لإصدار الفتاوى في البلاد.

هذا الأخير، هذا الشخص الظلامي تحدث باسم الإسلام، الذي هو ديننا الحنيف، دين الدولة بمقتضى الدستور، ومثل هذا الأخير يشوه الإسلام بادعاءاته الفارغة.

السيد الرئيس،

أبان صاحب الشريط عن ظلامية غير مسبوقه، وهو يكفر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويتهجم على الأرواح الطاهرة لشهادته، ويتهم عدداً من المثقفين المغاربة بالزندقة، وغير ذلك مما تضمنه الشريط المنحط لهذا الداعية المنتعج.

إننا، في الفريق الاشتراكي، إذ ندين هذا الخطاب، ونستنكر مضامينه التكفيرية والتحريرية، فإننا نعتبره غير معزول، بل يعبر عن ممارسات كثيرة تتم باسم الدين الإسلامي الحنيف، طالما نهنا إليها وإلى خطورتها.

لقد حذرنا مراراً، السيد الرئيس، في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من مخاطر استغلال مقاصد الدين الإسلامي ومنابر في الدعوة

السادة الوزراء،  
الأخت المستشارة،  
إخواني المستشارين،  
السيد الرئيس،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بالاختلالات الكبرى والفوضى العارمة وسوء التدبير الذي تعرفه أسواق الجملة بمختلف ربوع المملكة التي تحول دون قيامها بالدور الاقتصادي المنوط بها بسبب ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وكذا تعدد المتدخلين والوسطاء، سواء تعلق الأمر بالتوزيع أو التموين.

الخمودج، السيد الرئيس، نستقيه من سوق الجملة للخضر والفواكه بالدار البيضاء، الذي يشكل حلقة ممتدة في تمويل السوق المحلي، ويشكل بذلك مركزا محوريا في نظام تكوين الأسعار بأكبر مدن المملكة المغربية.

لكن، مع الأسف، يعرف وضعاً كارثياً ومزرياً، ويعيش فيه التجار والمستخدمين معاناة يومية على جميع الأصعدة التدييرية والأمنية والبيئية، في ظل الصمت المطبق للمجالس المنتخبة المحلية، وعجز الحكومة ممثلة في القطاع الوصي عن اتخاذ مبادرات قادرة على معالجة الإشكاليات التي يعرفها هذا المرفق، والذي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً، حرمان تجار وعمال السوق من حقهم في التغطية الصحية، ومعاناتهم من أجل الحصول على الشواهد الإدارية وعلى رخص إصلاح المحلات التجارية التي يستغلونها؛

ثانياً، تراجع الحكومة عن إعفاء المواد الأساسية للبساطس والطماطم والجزر والبصل من الرسوم الجبائية التي سبق للحكومة السابقة برئاسة الأستاذ عباس الفاسي سنة 2009؛

ثالثاً، الزيادة المتكررة في السومة الكرائية التي تجاوزت 130% والإزدواج الضريبي، بمعنى التعشير والضريبة على الدخل؛

رابعاً، حرمان التجار من الاستفادة من 50% من عدد الوكلاء كما ينص على ذلك مرسوم 1962، علماً أن آخر مباراة لانتقاء وكلاء أجريت منذ ما يزيد عن 27 سنة أي من 1986؛

خامساً، امتناع الوكلاء عن أداء واجبات الاستغلال، 19 محل تجارياً داخل السوق على غرار باقي المستفيدين، مما يكلف السوق خسارة بحوالي 5 مليار سنتيم؛

سادساً، ضعف المراقبة الأمنية.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي بإثارته هذا الموضوع يدق ناقوس الخطر الذي يهدد أسواق الجملة، يطالب بفتح تحقيق عاجل في الوضع المالي لتدبير سوق الجملة بالدار البيضاء، ويدعو الحكومة... اسمحو لي بثانية، السيد الرئيس.

التبويرية، واعتبر هذا المجال محرك، هذا أسلوب جديد في التعامل مع المؤسسة الدستورية.

السيد الرئيس،

في خضم صولانه وجولانه، السيد الرئيس المحترم تحدث عن ما حققته حكومته خلال السنتين السابقتين، ومن ضمن ما تباهى به السيد الرئيس، وهذا مسجل، أنه لم تعد في المغرب نساء يتقاضين أقل من ألف درهم، قالها ورددها، لكن لن نقول ما قال السيد الرئيس، حينما اتهمنا بالكذب لأن أخلاقنا لا تسمح لنا بأن نتهم رئيس حكومتنا بالكذب، ولكن نقول له صحح معلوماتك، أو كما قال هو نفسه للسيد الرئيس، تحرى عن مصادر.

السيد الرئيس،

بعد تعقيب السيد رئيس الحكومة، اتصلت بنا مجموعة من النسوة وكذبن ما قال السيد الرئيس، وهذه وثائق تثبت أن هناك الآلاف من المواطنين والمواطنات المغربيات اللواتي يتقاضين أقل من 1000 درهم، هذه وثيقة فيها 576 درهم، نحن لا نكذب ولا نزايد.

السيد الرئيس،

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، الشيء الذي لم يكذب فيه السيد الرئيس، ولم تكذب فيه حكومته، هو ما نقرأ اليوم على صفحات الجرائد، الهدية التي ستقدمها حكومتنا للشعب المغربي، وخاصة لهذه الفئة ممن المواطنين الذين يتقاضون أقل من 1000 درهم، وهي الزيادات في كل شيء، والجميع قرأ صحافة اليوم.

وقانون المالية الذي تم رفضه في هذه المؤسسة، ولنا أسبابنا في الرفض، يؤشر على ذلك، وأهم زيادة هي الزيادة في فاتورة الماء والكهرباء، الزيادة، السيد الرئيس، إذا كانت الحكومة لا تملك القدرة على الإبداع باش تخلق توازنات مالية في إطار المكتب الوطني للماء والكهرباء، تتلجأ إلى الوسائل البسيطة، لماذا تلجأ إلى جيوب المواطنين من هاذ النوع باش تخلق التوازنات؟ نحن لا نكذب، هذه وثائق وسنسلم نسخة منها للسيد الرئيس، ونحن نتحدى رئاسة الحكومة باش تجيب، واحنا راه تحرينا على مستوى المؤسسات ديال التقاعد واعطونا أن هناك آلاف المغربيات.

السيد الرئيس، شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار وعلى التزامكم باحترام الوقت، والكلمة لآخر متدخل في إطار إحاطة المجلس علماً للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الأستاذ العزاي تفضلوا.

#### المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

**السيد عبد القادر عمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار،

بودي أن أمكنكم من مجموعة من المعطيات حول ما تفضلتم به في سؤالكم، نتحدث عن المفاحم ديال جرادة اللي تغلقت كما تفضلتمو منذ سنة 2001، بطبيعة الحال كلشي تيعرف الأسباب اللي أدت للإغلاق ديالها، لأنه الفحم الحجري لم يعد أولا موجودا بكمية تسمح باستغلاله التجاري.

وبطبيعة الحال للحد من هاذ الظاهرة ديال الاستغلال العشوائي، لأن كايين بعض الجيوب تم إعطاء رخص، وهاذ الرخص تعطت في إطار القانون المعدني الحالي اللي يعمل به، واللي تيتعلق أساسا بضرورة توفر صاحب الطلب على القدرات التقنية والمالية لمباشرة أشغال البحث. هاذ الرخص تعطت باش تسمح لواحد العدد ديال المواطنين باش يستغلوا في إطار قانوني أولا، وفي إطار ضوابط الوقاية والسلامة.

أشنو اللي عندنا حاليا؟ عندنا 18 رخصة موزعة على الشكل التالي: 2 رخص ديال الاستغلال، و6 الرخص ديال البحث مجددة و10 الرخص ديال البحث.

واللي بغيت نشير لو هو أنه في الحقيقة هاذ القضية ديال الترخيص، عكس ما تفضلتم به، السيد المستشار، هي مرتبطة بالسلطة ولاة الجهات اللي تيجمعوا واحد اللجنة، واللي الطاقة والمعادن عبر المديرية ديالها ممثلة فيها، وهي تقوم بالدراسة التقنية للملفات، فالقرار هو قرار يتخذ على مستوى الولاية.

فاحنا بطبيعة الحال كوزارة مسؤولة نقوم بتتبع لما يجري على الأرض، وبالنسبة للرخص التي انصرم أجلها واللي ثرتوها في السؤال ديالكم تيتعلق بـ 7 الرخص، توجد قيد التوقيع لتجديدها 2 أو تحويلها إلى رخص استغلال 1 أو إلغائها 4، ولكن في انتظار اتخاذ القرار يجوز للمرخص لهم مواصلة نشاطه إلى حين أن تبت الإدارة في مصير رخصته، فبالتالي هو تيشغل في إطار القانون.

هناك بعض التجاوزات تثبتها محاضر الدرك والشرطة القضائية لأنه كايين اللي هذيك الرخصة ديالو تيشغلها باش يبعض بعض اللي تيدار بشكل غير عشوائي وهذه عادة تجد طريقها إلى المحكمة.

ولكن اللي ابغيت نشير لو هنا هو أنه اللي مهم بالنسبة لنا هو أن هذا الموضوع كمو تيتعلق بواحد 5 ولا 6 المليون ديال الدرهم كرقم معاملات،

ويدعو الحكومة إلى تحمل كامل مسؤوليتها في معالجة هذه الإخلالات والاستجابة الفورية لمطالب تجار أسواق الجملة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لك السيد المستشار، شكرا.

هكذا نكون قد أنهينا المداخلات في إطار إحاطة المجلس علما، وننتقل إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، ونستهلها بالسؤال الأول وهو حول إنصاف شغيلة الفحم الحجري للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، والسؤال موجه بطبيعة الحال إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الأستاذ البار تفضل.

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن الفريق الاستقلالي اليوم بوضعه هذا السؤال يريد التدخل الفوري للسيد وزير الطاقة والمعادن لإيقاف معاناة ساكنة مدينة جرادة، والكل يعلم أن منذ أن توقف استنباط الفحم الحجري وأغلقت الشركات التي كانت آتذاك تشغل الآلاف من اليد العاملة، منذ ذلك الوقت أصبحت المدينة تعيش أوضاعا مزرية، تجاوزت ما تعرفه باقي المدن.

حيث خيم البؤس، خيمت الهشاشة، ظلت البطالة ضاربة أطناها في هذه المدينة المتاخمة للحدود مع قارة المؤسسات الإنتاجية، الشيء الذي أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية بهذه المدينة الطيبة العالية بامتياز.

ومبادرة معهودة من سيدنا الله ينصرو، جلالة الملك محمد السادس، تم الترخيص لاستغلال واستنباط هذه المادة الحيوية المعروفة في جرادة -أي الفحم الحجري- غير أن مندوبية الطاقة والمعادن أصبحت تتلاعب حسب مزاجها، غياب قانون منصف بحيث أن هناك إيقاف أو توقيف قسري لمن يريد أن يشغل في هذه المناجم، وأصبح استغلال المناجم حكرا على فئة معينة دون أخرى.

استغلال المناجم هذا تستغل فيه الطبقة الشغيلة في أبشع صور الاستغلال، ناهيك عن المؤامرة الدينية التي تباركها وزارة الطاقة والمعادن في شخص المندوبية.

سؤال الفريق هو: إلى متى أو متى سيستيقظ الضمير الحي؟ إلى متى ستكون الحكومة ملزمة بعودها محاربة الفساد وإيقاف نزيف المفسدين؟ شكرا السيد الرئيس.

يعني سودتو بزاف في هاذ... هو هذاك فحم حجري، ولكن سودتو المنطقة كلها، لا هو أنا قلت لك القضية كلها تتعلق بـ 18 رخصة، احنا نتنكلمو على حوالي 5 المليون ديال الدرهم، وأنا قلت لك بأن كين محاضر تتديرها رجال الدرك والضابطة القضائية عندما تكون هناك تجاوزات، أنا ما نكرتش بأنه كين تجاوزات، بمعنى أن كين البعض اللي بطبيعة الحال تيسغل الرخصة ديالو باش يدير.

لكن اللي مهم بالنسبة لنا في هاذ المنطقة هذي، لأنه أنت تحدثت على أننا خصنا نستغلو، دابا الفحم الحجري لم يعد موجودا إلا بعض الجيوب، احنا غير الإشكال اللي كان عندنا هو هاذ الاستغلال العشوائي كين، كين، احنا ابغينا نديرو لو إطار قانوني باش هاذوك الناس يحترموا. الآن المعول عليه في هاذ السنوات هذي هو إلى يسر الله عز وجل، هو أننا نلقاو شي حاجة اللي يمكن ترجع لديك المنطقة يعني الأوج اللي كان عندها سابقا، وإلا أنا يمكن تقول لك في هاذ الشيء هذا اللي واقع الآن هو متحكم فيه.

القضية اللي قلت ديال المندوبية، أنا بكل صدق لست متفقاً معك، إذا كانت عندك بعض الأمور اللي هي مضبوطة، لأن هذي اتهامات، أن تتهم المديرية الجهوية اعطينا شي حاجة، على كل حال راه الوزارة عندها الإمكانيات ديالها باش تقلب، عندنا المفتشية وذاك الشيء، لكن رجاء هاذ القضية ديال الاتهامات، أرجو أن لا تتجاوز. شكرنا السيد الرئيس. شكرنا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي وإلى قطاع الاقتصاد والمالية بعد ما تم إرجاء السؤال الذي كان موجهاً إلى السيد وزير العدل والحريات إلى ما بعد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاتصال، إذن مباشرة ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول هو حول ضرورة إعادة النظر في آليات التنمية الاقتصادية المعتمدة ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

#### المستشار السيد الحفيظ أحيث:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تقوم الاستراتيجية المعتمدة ببلادنا على مجموعة من الآليات التي تروم دعم الطلب الداخلي في مجملها، إلا أن العديد من المعطيات تبين أن بعض هذه الآليات إما مصابة بالعطل أو بالفشل، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الاستثمارات التي لا تحقق المبتغى منها على مستوى الإنتاج وعلى مستوى

لأن هذاك الشيء ضعيف وهي بعض الجيوب المتواجدة، وأنت تعلم، السيد المستشار، أن الوضعية العامة ديال المنطقة لا تسمح بذلك.

الآن اللي تيشغل عليه المكتب الوطني للهيدروكربورات هو أن مادام المنطقة كانت واعدة في وقت من الأوقات، نحن نركز على أن نبحت إذا كانت هنا إمكانيات أن نجد مناجم أخرى، رغم أن هاذ الشيء هذا نازل بزاف في العمق، وهذا يستلزم إمكانيات. شكرنا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ اللبار، لكم التعقيب؟ تفضل.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على التوضيح باش نعرفو أن ولاية المنطقة، ولاية وجدة هي الساهرة على تزويد أو على إعطاء الرخص، احنا نبارك هذا، نحن بسؤالنا هذا نريد أن نفتح المجال للمستغلين لاستنباط هذه المادة الحيوية لامتناس البطالة أولا، ولكن ما يؤثر فينا هو أن هناك سياسة محبوكة بزعامة مندوبية الطاقة والمعادن، ترخص بيد وتوقف باليد الأخرى، لا معنى أن هناك أشخاص انتهت مدة رخصهم للاستنباط، يقومون بالبيع، وأن المندوبية لا تلاحظ ولا تراقب المنطقة الخاصة بالسندريات كما يسمونها أو بالآبار. هناك أشخاص يرخص لهم بالبيع، وأشخاص لهم ترخيص باستنباط الفحم ولا يبيعون، هذا هو الذي يؤثر ويخلق ضجة داخل الوسط ديال مدينة جرادة.

احنا كنعرفو ناس تقضت لهم المدة، وها أتم تقولون، السيد الوزير، راهم مازالين كيباشروا، من حقهم يباشروا، ولكن الناس اللي عندهم عاد اخذوا رخص جديدة ما كيباعوش لأن المندوبية متواطئة مع واحد السلسلة، واحد الشبكة المتخصصة، وغادي ندليو لكم بالأسماء وبالتفاصيل على ما يروج، لا معنى بأن الحاجز هنا يقف عند تازة وكريسيف، إدارة واحدة فيجب التعامل بالمثل. شكرنا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب، تفضلوا.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

لكن بصفة عامة، وقتها، نعترف وأعترف شخصيا، وأشاطر رأي السادة المستشارين في كون هذا النموذج يحتاج بالإضافة إلى توطيد هاتين الدعامتين، اللي هما الاستهلاك والاستثمار، إلى نظرة متجددة لمواصلة المسيرة التنموية لبلادنا، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

أولا، التصنيع وإعادة التصنيع، خاصة في القطاعات المصدرة لأن الصناعة هي التي تنتج الثروة...

تشجيع الاستثمارات الخارجية، وأخيرا التوازن في مجال التنمية المحلية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

مناسبة طرح هذا السؤال هي فرصة لتذكيركم بضعف النموذج التنموي المعتمد ببلادنا، والذي طالما أسهمنا في تبيان محدودية إمكانياته سواء في إطار مداخلات فريقنا، فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة مناقشة مشاريع قوانين المالية، أو من خلال ملاحظات أعضاء فريقنا في العديد من المنابر، ذلك أن هذا النموذج يركز على الطلب الداخلي، في حين أن مكونات الطلب لا تفي كلها بالغرض، ونخص بالذكر مكونات الاستثمار الذي ورغم أهمية الجهود الاستثمارية الذي يفوق ببلادنا مجهود الاستثمار المسجل باقتصاديات مشابهة باقتصادنا، لا يمكن من تحقيق نسب نمو كافية وكفيلة بمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب.

أكد، السيد الوزير، أن هذه الوضعية مردها إلى كون الاستهلاك والاستثمار بالمغرب على حد سواء، يلبين حاجيتها من السلع والمواد المستوردة على حساب المنتوجات المحلية في ظل عدم توفر هذه الأخيرة من التنافسية اللازمة، مما أدى إلى تفاقم منقطع النظير على مستوى عجز الميزان التجاري، لكون الواردات عرفت نموا مضطربا بمعدل 11% سنويا ما بين سنة 2003 و2010، في حين لم تسجل الصادرات إلا نموا بنسبة 7% من خلال نفس الفترة.

لذلك، فإصرارنا على إعادة طرح هذه القضايا الجوهرية والمصيرية نابع من قناعتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذه الأخيرة وبطابعها الاستعجالي، ولن نكل في تكرارها حتى تستجيب الحكومة وتتحمّل مسؤوليتها في بلورة إستراتيجية تنموية واضحة، وأن تعيد النظر في النموذج التنموي المعمول به حاليا، ولا نستصغر تأخر الحكومة في الانكباب على مثل هذه الأوراش الإصلاحية المصرية، والاكتفاء بالحلول الترقيعية والمرتجلة التي تروم فقط در الرماد... في أعين المؤسسات التابعة وبين وقف تنفيذ 15 مليار من ميزانية الاستثمار بداية سنة 2013، تلاها حذف 10 مليارات درهم في شهر أكتوبر من نفس السنة.

خلق فرص الشغل، ومرد ذلك في نظرنا على سوء التدبير وضعف تقييم السياسات العمومية ببلادنا، وإلا لما كنا اليوم نتحدث عن تفاقم عجز الميزانية وعن تفاقم الحسابات الخارجية.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير: هل تتوفر الحكومة على إستراتيجية تنموية بديلة أو خطة عملية لتجاوز الاختلالات المذكورة أعلاه؟

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد وزير المالية، تفضلوا.

#### السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا لوضعي هذا السؤال حول الآليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المعتمدة في بلادنا. وبداية، لا بد أن أذكر أن الإستراتيجية التنموية المعتمدة ببلادنا تقوم على نموذج اقتصادي أبان عن إمكانيات هامة وقدرة كبيرة على الصمود في وجه كل التقلبات الاقتصادية التي يعرفها محيطنا، لقد نجح المغرب في الجمع بين إصلاحاته الديمقراطية ومكتسباته الماضية وتراكماته الإيجابية، وبين نموده الاقتصادي التنموي من جهة أخرى في سياق دولي وجوهي وإقليمي مضطرب.

وأريد هنا أن أؤكد أن النموذج التنموي المغربي لم يستنفذ بعد كل إمكانياته باستناده أساسا، وهذا كنعرفه كاملين وكانت عندنا فرصة في إطار النقاش ديال مشروع قانون المالية ديال 2014 أن ناقش هذا الموضوع، موضوع النموذج التنموي المغربي، وفسرت لكم، وأتم مقتنعون أن الدعامتين الأساسيتين اللي هما الاستهلاك والاستثمار، هذا ما سرنا عليه منذ تقريبا عقد من الزمن، لم نستنفذ كل الطاقات ديال الاستهلاك والاستثمار لاعتبارين.

أولا، أن استهلاك الأسر ككون أساسي للطلب الداخلي، وهو يمثل 60% من الناتج الداخلي الخام، قابل للتطور، حيث مثلت حصة استهلاك الأسر من الناتج الداخلي الخام وتطورها بحوالي 2,58% خلال الفترة ما بين 2000 و2012، هذه النسبة لازالت قليلة مقارنة مع بعض الدول الأخرى، أعطي مثلا تونس 9,6%، تركيا 5,7%، رومانيا 9,7% والأردن 3,8.

الاعتبار الثاني أن مكونات الاستثمار، والذي عرف تحولا نوعيا بتسجيله نسب نمو بالأسعار الثابتة تفوق تطور استهلاك الأسر، 6,5% و5% على التوالي من خلال الفترة 2006 و2011، يعني أن نسبة النمو تسير بخطى أكبر من نسبة تطور استهلاك الأسر، وهذا أيضا مؤشر إيجابي، يمكننا من القول أنه لازالت هناك هوامش لدعم هذا الاستهلاك.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إذن، ما نرجعوش لـ 15 مليار، ذاك الشيء دابا داز، دابا كنتجهو للمستقبل. قلنا احنا متفقين بأن هاذ النموذج خصنا نعيدو فيه النظر ويرتكز على التصنيع وإعادة التصنيع خصوصا في القطاعات المصدرة.

ثانيا، الاستثمارات الخاصة، والبارح كان اجتماع ديال اللجنة المركزية واللجنة العليا ديال الاستثمارات، وتمت المصادقة على 40 ملف بـ 42 مليار درهم من الاستثمارات الخصوصية، خصنا نزيدو نشجعو الاستثمارات والاستثمارات الخارجية، وعندنا توجه لتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والعام في إطار ما يعرف ذاك الشراكة ( PPP : Partenariat Publique Privé)؛

ثالثا، التنمية المحلية لاستنباط واستغلال كل الطاقات والإمكانيات المتاحة على مستوى الجهات في ظل تطوير أداء بعض القطاعات الاقتصادية ذات التنافسية العالية، وطبعا قانون المالية، والذي أقر المجلس الدستوري بدستوريته كاملا - الحمد لله - وهذا الحمد لله اعتراز كبير قد جاء بمقتضيات كلها تصب في اتجاه المقاولات وتشجيع المقاولات فيما يتعلق باسترجاع الضريبة، ذاك الشيء ديال (le butoir) اللي ما عمرو اتحل، غنبدادو الحل ديالو في استرجاع هذاك الشيء (la règle de décalage) بالنسبة لـ (TVA)، في تخصيص 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، في وضع الآليات التي تمكن من ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإجراءات كبيرة وكثيرة موجهة للمقاولات وموجهة لتشجيع الاستثمار.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

دائما في نفس القطاع، ننتقل إلى السؤالين اللذان تجمع بينهما وحدة الموضوع، وهو السؤال حول حظيرة السيارات الخاصة بالدولة، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال، وبعده السؤال الذي طرحه طبعاً الفريق الاشتراكي تحت نفس العنوان تقريبا. تفضلوا السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

خلافا لما نص عليه المرسوم الوزاري رقم 2.97.1052 القاضي بإحداث تعويض جزائي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجة المصلحة.

نسجل، السيد الوزير، أن هناك نوعا من التدبير بخصوص اقتناء السيارات الفخمة من طرف بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، الشيء الذي يتنافى مع وضعنا المالي والاقتصادي الذي يعاني من الهشاشة ويعيش في ظل هذه الحكومة على المديونية، وحظيرة سيارات الدولة تضم 115 ألف سيارة، وتستنزف ما يقارب 5 الملايير ديال الدرهم، ناهيك عن ما تتطلب من صيانة وقطع غيار وتكاليف تأمين، وغيرها من التحملات المالية.

أليس هذا أهم مدخل لمحاربة الريع الذي تتغنى به هذه الحكومة؟ بالله عليكم، السيد الوزير، ونتمنى تشوف هاذ التصورات هاذو بجوج اللي كانوا تنشرو في الجرائد المغربية اللي كيينوا الوضعية ديال هاذو، واش هاذ السيارات ديال الدولة آش مديورين باش يحملوا، وحدة هازة 4 ديال البوطات ديال بيطاغاز تبارك الله، وحدة هازين الدراري، وخلي اللي كنتحرمو هاذ القبة ما يمكنش نقولوها قدام...

فمن غير المقبول، السيد الوزير، أن جل هذه السيارات التي تستعمل شخصية لنقل الأطفال أو لقطع أغراض شخصية، تستمر في الاستفادة من البنزين المدعم من خلال صندوق المقاصة، والحكومة هنا تدعم باليد اليمنى وتستنزف باليد اليسرى.

وعليه، فإننا نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي الخطوات العملية التي تتجهونها للحد من هذا التبذير غير المبرر واقتصار استعمال هذه السيارات على الأغراض الإدارية دون غيرها؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

عفوا، السيد الوزير، أستسمح، السؤال الموالي، تماما، اعتبارا لوحدة الموضوع، الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي، وهو طبعاً حظيرة السيارات الخاصة بالدولة، تفضلي الأستاذة زبيدة.

### المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،



حصة الاعتمادات المخصصة لحظيرة السيارات خلال الثلاث سنوات الأخيرة استقرارا بالنسبة لمجموعة نفقات المعدات والنفقات المختلفة وبنفقات الاستئجار للميزانية.

وابغيت نصوح المعلومات، السيد المستشار، ما شي 5 ديال المليار ديال درهم كما جاء في تدخلكم، بالنسبة للوقود حوالي مليار و 700 والسيارة إلى آخره، وبالنسبة للمقتنيات حوالي 400 مليون درهم، هذا كان مقيد في الميزانية، هذا يعني يمثل 2,5% من مجموع نفقات التسيير ديال الدولة، طبعا ما تيعنيش أنه هاذ الشي قليل، هاذ الشي مازال خصنا نشتغلو فيه باش نزيدو المنخفض من هاذ التكاليف ديال السيارات.

وعلى إثر تقييمنا لتفعيل المقترحات المنصوص عليها بالمرسوم اللي ذكرت به السيدة المستشارة المحترمة ديال 98 المتعلق بمجموع السيارات التابعة للإدارة العمومية، تبين أن تدبير حظيرة مازالت تعتليه تجاوزات واختلالات، والصورة اللي وريتيني، السيد المستشار، ما شي ريع، هاذك اختلال وتجاوز، الريع عندو معنى آخر.

وللحد من هاذ التجاوزات، ولضمان استعمال رشيد ومعقلن، تعمل اللجنة الوزارية المكلفة بتدبير حظيرة السيارات التابعة للإدارات العمومية على وضع الأسس لنظام جديد ومتأسك وفعال لتدبير حظيرة السيارات بما يسمح بحسن استعمالها والتحكم فيها.

وتهييدا لمشروع الإصلاح الشامل والمندمج لحظيرة السيارات بمختلف مكوناتها وطرق تدبيرها وآليات مراقبتها، قامت اللجنة الوزارية المعنية بإعداد منشور يستند على التقيد التام بالنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، ومن أهم المبادئ والتوجيهات التي ركز عليها هذا المنشور:

- أولا، عدم استعمال سيارات الإدارات والمؤسسات العمومية إلا لأغراض المصلحة ومن طرف الأشخاص المنتمين لها، وإلى كانت هناك شي تجاوزات، كل من استعمال هذه السيارة سوف يتعرض لعقوبات إدارية من طرف الإدارة، وهنا طبعا كل موظف مسؤول عن تصرفه؛

- تفعيل مبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة بحظيرة السيارات؛

- تعميم وضع شعار يحمل بشكل واضح اسم ورمز الإدارة على سيارات الدولة، مع تعزيز المراقبة من طرف السلطات المختصة لتفادي التجاوز في استعمال هاذ السيارات، والسهر على احترام عملية التزود بالوقود، والقيام بالإصلاحات وفق الكيفية المحددة بالمنشور السالف الذكر بالنسبة لصرف النفقات أو أساليب... الواجب اتباعه.

- وجوب الالتزام بعدم اقتناء السيارات إلا في الحالات الملحة والمعلقة، مع تحديد أسقف للاقتناء قابلة للتعيين بصفة دورية بقرار من رئيس الحكومة، وهنا اهضرتيو على السيارات الفاخرة، أنا ملي جيت وتعيينت قال لي السيد ما عنديش السيارة، قال لي السيد رئيس الحكومة كايين

إخواني المستشارين،

على عكس ما تدعيه الحكومة من إجراءات لترشيد النفقات والتقليص من المصاريف الزائدة للتسيير بعدد من الوزارات، فإننا نلاحظ تكاثر استعمال سيارات المصلحة، مع ما يترتب عنها من استعمال مفرط للوقود وبنفقات الصيانة والإصلاح وغيرها.

حسب الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، فإن عدد سيارات الدولة كان في بداية الألفية 36 ألف، وصل مؤخرا إلى 140 ألف، وإلى شفا ما يقع في العالم كنلاحظ مثلا بأنه في اليابان لا يتجاوز حظيرة السيارات 3000، في بريطانيا 3400، في كندا 26 ألف، وفي الولايات المتحدة 72 ألف، في المغرب 140 ألف مؤخرا. مزيان!

هاذ حظيرة السيارات كنا نعتبر بعد المذكرة اللي جات بها حكومة التناوب، والسيد عبد الرحمن يوسف الله يذكرو بخير، الذي حدد بقرار استعمال هاذ السيارات ديال الدولة في إطار ترشيد النفقات، ومشات واحد 3 سنين ولا 4 سنين، وقلنا بأنه سوف نستمر في نفس الإستراتيجية لاستعمال سيارات الدولة، لكن ويا للأسف نلاحظ الآن ارتفاع هذا العدد وهذا العدد المهول، ليس فقط في العدد، ولكن كذلك في نوعية السيارات الفاخرة، ما ابقيناش كمشيو في الكونغو وبعض السيارات الوطنية، ولينا كموشيو في سيارات الدولة اللي هي مرتفعة الثمن وهي فحمة.

السيد الوزير،

الآن السؤال ديالنا: هل في إطار الإجراءات لترشيد النفقات، هل تنوي الحكومة التراجع على بعض الامتيازات التي تجعل الدولة تصرف مبالغ جد مهمة من أجل الصيانة والمحروقات؟

كذلك هاذ السيارات تستعمل خارج العمل، ولما نعرف أنه 30 درهم في اليوم للنفقات.

شكرا سوف أحتفظ في التعقيب... شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب مع احترام الوقت الله يجازيكم بخير باش نفسحو المجال للجميع.

شكرا، تفضل السيد الوزير، في حدود 6 دقائق السيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا للسادة المستشارين.

شكرا للسيد الرئيس، بارك الله فيك، شكرا.

شكرا للسادة المستشارين، للسيدة المستشارة على وضع هذا السؤال. بداية ابغيت نأكد أن الحكومة عملت وستعمل على اعتماد سياسة تضمن حسن استعمال الموارد المتاحة وتقليص نمط عيش الإدارة بصفة عامة (réduction de train de vie de l'Etat). وفي هذا الإطار، عرفت

النفقات، ما نقاوشي كيجينا السيد وزير، السيد رئيس الحكومة وتيدير لنا الحلقة والمهرجان والتبوريدة.

احنا قلنا لو احنا باغين نعاونوه، باغين نخدمو هاذ البلاد، ولكن معا من؟ خصنا أننا نكونو كيف كهضرو كيف كنطبقو، ما يقاشاي يدير لنا الحلاقي في كل دورة كيحي يسمعنا.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمعقب الثاني، الأستاذة بوعيداد، تفضلي في إطار دقيقتين.

#### المستشارة السيدة زيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم، وكذلك التزاماتكم من أجل إعادة النظر في هاذ الموضوع.

احنا أسباب الزول ديال هاذ السؤال ارتكزنا عليه من جوج ديال النقط، الأولى هي التقرير ديال الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك اللي قالت بأنه التكلفة ديال سيارات كبار المسؤولين في الدولة تكلف الخزينة 70 مليار ديال السنتم، هذا تقرير ديال شركة موقرة ومحترمة.

ثانيا، الهيئة الوطنية لحماية المال العام، كذلك في تقريرها قالت بأنه رغم التعويضات ديال المسؤولين الشهرية على النقل اللي كتراوح بين 1250 درهم إلى 3000 درهم وما أكثر، تعطى كذلك سيارات المصلحة، إما التعويض إما السيارة، ولكن بجوج هذي فيها إشكالية، لأنه احنا الآن في إطار ترشيد النفقات لأنه الآن عندنا أزمة، إذن خصنا نشوفو فين يمكن لنا ترشدو هاذ النفقات.

النقطة الثالثة، كذلك الأرقام ديال الهيئة الوطنية لحماية المال العام، قدرت بأنه كاين 30 درهم يوميا لكل سيارة، فيها الصيانة وفيها المحروقات، وفيها... وبأنه أكثر من 4000 سيارة تستعمل خارج وأثناء العمل، معناه أنه طبعا ضمير الشخص هو أساسي باش يحترم القانون، ولكن اللي ما عندوش ضمير، قلتو، السيد الوزير، غادي تكون إجراءات، إمتي غادي تباو لنا هاذ الإجراءات؟ لأنه الزميل قدم لكم صور، إذن هذا واقع، هذا واقع ملموس، نحن نحترم التزامكم من جل تطبيق هذه الإجراءات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة بوعيداد، والكلمة إذا كان هنالك تعقيب السيد الوزير، تفضلوا في حدود 4 دقائق.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

ابغيت نقول ماشي سنعمل، نحن عملنا، هناك منشور للسيد رئيس

منشور (le maximum) هو 450 ألف درهم، هذا هو الحد الأقصى حتى بالنسبة للوزير لاقتناء سيارة وفق هذا المنشور هو 450 ألف درهم. طبعا واش فاخرة ولا مشي فاخرة، هذا تيبقى اشوية ( tout est relatif)، كلشي نسبي، ولكن أعتبر أنه يعني رجعنا من هاذيك السيارات الفاخرة إلى سيارات ربما متوسطة أو متوسطة الأثمنة.

- اللجوء عند الاقتضاء إلى كراء السيارات، إذا ما تبين تقنيا وماليا أن هذا الاختيار أكثر نجاعة من الاقتناء.

- ضرورة إنهاء استعمال كل سيارة أو عربة أو دراجة نارية لم تعد صالحة للاستعمال، وما عرفتش واش ذاك الشي 115 ألف ولا 140 ألف داخلين الدراجات النارية.

على كل حال، نحن مقتنعون أنه لا بد مزيد من العمل في إطار الترشيد، ولا بد من مزيد من العمل في ضبط بعض التصرفات وبعض السلوكات داخل الإدارة للمزيد من الاقتصاد، لأن هذي أموال الشعب، وأموال الشعب يجب أن يتصرف فيها بطريقة معقولة. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هنالك تعقيب؟ تفضلوا في حدود دقيقتين الأستاذ البار.

#### المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري كنشكركم على هاذ المعلومات اللي اعطيتونا واللي كنبينا أنكم ستعملون على الحد من الاستغلال المفرط لسيارات الدولة.

أنا كنحمد الله سبحانه وتعالى اللي دائما في ظل هاذ الحكومة الموقرة كنسمع غير التسويق، أنا ما ابغيتشي نقول للسيد الوزير بأن سيارات الدولة أصبحت اليوم في متناول حتى الأطفال، فما بالك بالمسؤولين، في غياب تام لمجهودات الحكومة.

ايوا هاذ الحكومة كتنقول لنا جات تحارب الفساد، وكنقول لنا كانوا الناس اللي تيعاكسوها، وتعطينا حنة يديها أعباد الله، نقول لنا أشنو دارت، هذي بجرة قلم وبواحد الجدية وبواحد الحماس وبواحد الغيرة وطنية أنها توقف هاذ العبث أو هاذ الاستغلال المفرط لمال الدولة.

كنقول لي، السيد وزير المالية المحترم، كتنقول لي راه غير مليار، مليار ماشي 5 ديال المليار، احنا اعطينا غير درهم، راه كاين مدن الصفيح، كاين الأحياء الهامشية اللي واقفة على جوج ديال الفرنك، فرنك أي سنتيم، فما بالك، فما بالك مليار.

كنقول لي 45 مليون، أسيدي 45 مليون ديال السيارة، احنا عندنا السيارة اللي كتصنعها البلاد، وما كتعداشي 10 المليون، وتقتنو هاذ

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على وضعهم لهذا السؤال، يجب التنكير أن قطاع السلفات الصغيرة قد عرف خلال السنوات الأخيرة تحولات هامة، تتجلى في نمو المتسارع والرفع من مهنية العاملين به، وكذا تقديم منتجات جديدة وتنوع مصادر تمويله بالنظر إلى تنامي نشاط هذا القطاع، حيث خضعت جمعيات السلفات الصغيرة لمراقبة متزايدة من طرف السلطات النقدية، واتخذت تدابير من أجل إرساء أسس تعزيزها.

وتبرز حصيلة جمعيات السلفات الصغيرة في نهاية 2012 جليا استعادة جمعيات السلفات الصغيرة لقدراتها المالية والتدبيرية وكذا تجاوز المشاكل والعوائق التي عرفت في السنين الأخيرة، ومتابعة مجهودها في معالجة مخفضات القروض وكذا تحسين أجهزة تدبير المخاطر.

وقصد مواصلة تنمية قطاع السلفات الصغيرة، قد تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 41.12 الذي ينسخ ويعوض القانون 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة كما تم تغييره وتتميمه في نهاية 2012، وهذا القانون يتوخى الأهداف التالية:

- أولا، تمكين جمعيات السلفات الصغيرة من ممارسة نشاطها بواسطة جمعيات أخرى للسلفات الصغيرة أو شركات مساهمة معتمدة من طرف بنك المغرب كشركة للتمويل خاضعة لمقتضيات القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛

- فتح إمكانية اندماج أو ضم جمعية أو أكثر؛

- ثالثا، تحديد العناصر التي تدخل في احتساب الجازية القسوى المطبقة على عمليات السلفات الصغيرة.

وفي إطار دعم الدولة لإستراتيجية القطاع في أفق 2020، تم إعطاء انطلاقها في مؤتمر الصخيرات بحضور جميع الأطراف المعنية وممولي القطاع، كما قامت الحكومة بتعبئة هبة بقدر قيمة 4,9 مليون دولار ممولة من طرف صندوق تحويل (Deauville)، ذاك (le fonds de transition) ديال (Deauville)، تم تخصيصها للنهوض بقطاع السلفات الصغيرة من خلال المساعدة التقنية في مجال تطبيق هذه الإستراتيجية بجميع مكوناتها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار للتعقيب.

الحكومة يحدد المعايير المتعلقة باقتناء السيارات، وما كين حتى سيارة دابا كتشرى إلى ما كانش الموافقة ديال السيد رئيس الحكومة، هذي من الناحية ديال الاقتناءات.

ثانيا، كما قلت إلى كانت تجاوزات راه نطلب من السيد المستشار يعطيني هذه الصورة باش نعمل بحث ونشوف شكون هو من قام بهذا العمل؟ وأشنو هي الأساليب؟ وأشنو هي الطرق وأشنو هي...؟ لأن بعض المرات أيضا راه ما نزلوش عاود ثاني، يعني ما نزلوش شي باطل، إلى كان هاذ الصورة هذي فيها شي أشياء غادي ندير عليها بحث وغادي...

ثالثا، ما قلتش أنه في مجال ترشيد النفقات ما كينش هناك... كل الحلول ممكنة، ولازم يكون هناك مواصلة، لأن ما يكونش صافي راه، كل يوم وكل سنة وذاك الشي اعلاش خلينا اشوية ديال الإجراءات المستقبلية، كل سنة وكل سنة خصنا نزيدو في تحسين هذه الإجراءات حتى نزيد من ترشيد النفقات وتحسين استغلالها الاستغلال الأمثل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، وفي نفس القطاع دائما هناك سؤال موجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية وهو حول التحويلات الصغرى، والكلمة لأحد أعضاء فريق الأصاله والمعاصرة لبلط السؤال، تفضلوا الأستاذ.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

تلعب المقاولات الصغرى والكبرى ببلادنا دورا كبيرا في خلق فرص الشغل والثروة، إلا أنها تعاني صعوبات كبيرة في جانب التمويل، وهذا راجع لطبيعة المنظومة المصرفية ببلادنا، بحيث أن بعض المؤسسات البنكية تستحوذ على الحصة الكبيرة من هذه القروض والموجهة أساسا لتمويل المشاريع المقدمة من طرف المقاولات الكبرى أو الاستثمار في سندات الخزينة، فعلا هناك مؤسسات للسلفات الصغرى، ولكن ليست هناك مؤسسة عمومية متوسطة لتمويل المشاريع المقدمة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة على غرار ما كان يقوم به البنك الوطني للإئماء الاقتصادي، وكما هو موجود في عدة دول.

البرنامج الحكومي كان من أهم الركائز ديالو هو التمويل والعناية بالأشخاص الحاملين لمشاريع مدرة للدخل.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير:

أشنو اللي قامت به الوزارة ديالكم لتزليل والتفعيل ديال هاذ التعهدات اللي أخذت الحكومة؟

وشكرا.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

السيد الوزير،

الاقتطاعات غالبا ما تكون محل خلاف بين الملمزم والإدارة، وهو إجراء يتم اتخاذه وتنفيذه دون علم أصحاب الحسابات البنكية، مما ترتب عنه إشكالات عدة، علما أن عدة مستثمرين منحوا شيكات للممولين من أجل صرفها ليتفاجؤوا بكون المبالغ المالية التي رصدت لتغطية أرصدة تلك الشيكات قد سمحت من قبل إدارة الضرائب دون سابق إخبار، مما عرض أصحابها في كثير من الأحيان للاعتقال والمتابعة مجنحة دفع شيك بدون رصيد، مما نتج عنه أيضا العجز عن أداء أجور العمال، وفي نهاية المطاف تقدم المقاول على توقيف نشاطها، وتعلن إفلاسها.

كما أن هذا الاقتطاع دفع بالعديد من المستثمرين إلى سحب أموالهم من الأبنك، وربما هناك من قام بتهريبها إلى الخارج احتجاجا على هذا الإجراء.

لذا، معالي الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لوقف العمل بالاقتطاع المباشر من حسابات زبناء الأبنك تجنباً لمخلفاته السلبية، علما أن السيد رئيس الحكومة قد أعطى موافقته المبدئية؟ ما هو موقفكم السيد الوزير في هذا الشأن؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على وضع هاذ السؤال المتعلق بالاقتطاع المباشر من حسابات زبناء الأبنك والإشكاليات المترتبة عنه، هذا كيتعلق الأمر بما يعرف بـ (Les ATD<sup>1</sup>)، والذي أسأل الكثير من المداد، والذي طبعا هاذ الحكومة، وربما خاصة في هاذ النسخة الثانية، جعلت من إعادة الثقة وكل وسائل إعادة الثقة لدى المستثمرين والمقاولين وكل الشركاء مبدأ أساسيا، ومن بين الدعائم ديال إعادة الثقة هو هاذ المشكل ديسال (Les ATD) لأنه أعترف أن تطبيق هاذ المقتضى اللي هو مقتضى قانوني، وراه في جميع بلدان العالم كاي هاذ المقتضى ديال (Les ATD) أنه علاش (Les ATD)؟ لأنه الملمزم ديال الضريبة اللي تبتاطل عن أداء الواجب الضريبي كطببق عليه المقتضيات ديال مدونة تحصيل الديون العمومية خاصة المواد من 100 إلى 104.

ما حصل أنه ربما بعض الاختلالات أو بعض الطريقة ديال تطبيق هاذ المقتضى جعلت أنه كان محط انتقادات وانزعاج كبير لدى الملمزمين، نتجت عنه حالة من فقدان الثقة، وربما إحباط لدى بعض المقاولين كما جاء في تدخلكم، السيد المستشار، رغم قانونية هذا الإجراء وتطبيقه في العديد من البلدان.

شكرا على هاذ الإجابة، ولكن السؤال ديلنا هي اشكون هي هاذ المؤسسات التي تقوم بتمويل المشاريع المقدمة من طرف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لأن تلك المؤسسات التي تقدم السلفات فهي فقط تعني بقروض الاستهلاك، يعني البرنامج ديالها هم الموظفون والمستخدمون، في حين كان الدور ديلنا، واحنا في فريق الأصالة والمعاصرة خلال المناقشة ديلنا ديال قانون المالية، اقترحنا خلق واحد المؤسسة عمومية متوسطة تعني بتمويل المشاريع المقدمة من طرف هاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

هو المفهوم ديال القروض الصغرى والمتوسطة باين، كاي سقف وهاذ القروض كمشي للمواطنين الي عندهم ربما أنشطة يمكن تكون مدرة للدخل في حدود واحد المبلغ، ملي كتفتوت ذيك المبلغ راه تيمكن يدخل للقطاع البنكي ولا القطاع ديال السلفات الأخرى المتعلقة بـ...

ولهذا، ربما لحد الآن لا أعتقد أن في التجارب في العالم كلها كانت مؤسسات طبعا يعني خاصة اللي كنتشتغل في هاذ المجال ديال السلفات الصغرى والمتوسطة، إلى كان شي مشاكل أخرى تتعلق بتمويل المشاريع الأخرى المدرة للدخل في واحد الأحجام أكبر، هذيك راه عندها طبعا آليات مالية للتحويل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي دائما في نفس القطاع وهو حول الاقتطاع المباشر من حسابات زبناء الأبنك والإشكاليات المترتبة عنه، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال. تفضلوا الأستاذ بريقة.

**المستشار السيد عبد الكبير بريقة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لازالت إدارة الضرائب تعمل على الاقتطاع المباشر من حسابات زبناء الأبنك من الأشخاص الذاتيين والمعنويين على حد سواء، وهذه

<sup>1</sup> Avis à Tiers Détenteur

**المستشار السيد محمد علمي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

رغم الجهود المبذولة على مستوى ترشيد وتخليق الصفقات العمومية، لازالت بعض الممارسات المتعلقة بالمساطر الإدارية المؤطرة لهاته الصفقات تؤثر سلبا على السرعة وعلى النجاعة المطلوبتين من أجل تفعيلها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، بحيث يشتكى العديد من الفاعلين الاقتصاديين، سواء المقاولات أو بالخصوص المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تتعامل مع المؤسسات العمومية، مع الجماعات المحلية من عدة مشاكل بخصوص وتيرة هاته المساطر الإدارية.

عليه، نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات الكفيلة بتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالصفقات العمومية في ظل هاته الحكومة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

السيد رئيس الفريق، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

يهدف إصلاح منظومة الصفقات العمومية، أخبركم أن المرسوم الجديد المتعلق بالصفقات العمومية الصادر في 20 مارس 2013، والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من الغد إن شاء الله، فاتح يناير، فيه عدة إجراءات من أجل تبسيط المساطر في ميدان إبرام الصفقات، وغادي نذكر منها 12 ديال الجديد في هاذ المجال:

- أولا، ملاءمة وتمييط مسار الاقتناء العمومي بالنسبة لجميع الفاعلين، وخصوصا بالنسبة للمقاولات المرشحة للطلبات العمومية؛

- ثانيا، اعتماد بوابة صفقات الدولة كبوابة وطنية وموحدة بالنسبة لجميع الطلبات؛

- ثالثا، تبسيط الملف الإداري للمتنافسين من خلال التنقيص على أن الشهادة الجبائية وشهادة صندوق الضمان الاجتماعي والسجل التجاري لا تطلب إلا من المنافس الذي قدم العرض الأكثر أفضلية والمزعم إبرام الصفقة معه، ماشي كل كاع (Les concurrents) تيحطوا ذاك الأوراق؛

- رابعا، حذف آلية القرعة لتحديد ممثلي صاحب المشروع؛

**السيد رئيس الجلسة:**

أكرمونا بشيء من الصمت الإخوان الله يجازيك بخير.

ولهذا، فالوزارة تنكب بجدية، وتتشاور مع الجمعية المهنية للأبنك والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب على إيجاد الصيغ الملائمة والأساليب لتأطير هاذ الإجراء تأطيرا محكما، يمكن في نفس الآن من الاحتفاظ من الملزم بكل حقوقه، وعلى الأقل فيما يتعلق بالإخبار، وأيضا حذف ذاك عامل المباغته، ولكن في نفس الوقت الالتزام بأنه دار الضريبة خصها تحافظ أيضا على الحقوق ديالها فيما يتعلق باستخلاص هاذ الضرائب.

ولهذا، هاذ راه من بين الأولويات، وإن شاء الله في الأيام القليلة المقبلة غادي نعلنو على الإجراءات الموابكة لهذا الإجراء.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب الأستاذ برقية؟ تفضل.

**المستشار السيد عبد الكبير برقية:**

شكرا معالي الوزير على هذه الإيضاحات، وأهم ما جاء في تدخلكم وهو الإخبار، هذا مهم، ويجب أن تكون ثقة بين الإدارة وبين المستثمرين وبين المواطن، إلا أنه، معالي الوزير، المعنيين بالأمر بكل حسن نية، تكلمتو على (ATD) من طبيعة الحال في العالم كله، احنا متفقين معك، ولكن اليوم حتى واحد ما باغي يأخذ القرار، كيقول لك أنا ملزم بقانون، نتنمناو باش تديرو قانون في هاذ الباب هذا، وإلى ما كانش عندكم قانون، احنا في فريقنا هيأنا نص ديال القانون وناقشوه جميع، لأنه المشكل أصبح مطروح الآن، ما باقاتش الثقة بين الزبناء والأبنك، وهذا هو المشكل اللي كاين.

اليوم راه كاين واحد العدد ديال الناس إلى امشاو للبنكة يطلبوا غير واحد القدر ما تيصيوش الفلوس في البنكة، وهذا خطير.

فلهذا، إلى ابدنا تنقلو على الشفافية وعلى المصدقية خصنا على الأقل نصيبو الوسائل، أو لا غادي يبقى الشك على جميع المستويات، وحينما يكون الشك بين المواطن وبين الإدارة والحكومة، هنا كاين خطر.

فلهذا، معالي الوزير، تمنناو في أقرب وقت بانتهاء الاجتماع اللي انتما مقررين، باش الناس اللي معينين بالأمر على الأقل يطمئنوا ويعرفوا بأن هاذ الحكومة بجانب الاستثمار وبجانب الثقة وبجانب المواطن لفائدة الاقتصاد المغربي، لأنه راه مشكل كبير تطرح.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار، الأستاذ بورقية.

السيد الوزير، إن لم يكن لكم تعقيب، فسننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في نفس القطاع، وهو حول تبسيط المساطر الخاصة بالصفقات العمومية، والكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ علمي.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

- خامسا، تبيان طرق تحديد العرض الأكبر أفضلية حسب طبيعة الأعمال المعنية (أشغال، توريدات، وخدمات)؛
- سادسا، توضيح وتبسيط طرق تقييم العروض المنخفضة بكيفية غير عادية أو المفرطة والأثمان المنخفضة بكيفية غير عادية؛
- سابعا، نشر المبلغ التقديري (le montant estimatif) ديال (le marché) للصفقة المعد من طرف صاحب المشروع؛
- ثامنا، إخضاع أعمال الهندسة المعمارية للمنافسة؛
- تاسعا، توسيع وتقوية الضمانات المقدمة للمتنافسين من خلال تطوير مسطرة الطعون في مرحلة إبرام الصفقات العمومية؛
- عاشرا، الحد من السلطات التقديرية لصاحب المشروع من خلال توضيح أكبر للمقاييس والمعايير التي يجب أن يتضمنها نظام الاستشارة؛
- إحدى عشر، تأكيد منع وجود تعارض المصالح في مجال الصفقات العمومية سواء على مستوى أعضاء لجان طلب العروض أو على مستوى المتعهدين؛
- إثني عشر، تحديد مستوى تقرير افتتاح الصفقات العمومية وأسقف الصفقات المعنية بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الخاضعين لهاذ الافتتاح.
- كما عملت الحكومة على إعداد إستراتيجية وطنية للتكوين من أجل دعم القدرات التديرية للإدارات في مجال الشراء العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب السيد الرئيس؟ تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد علمي:**

السيد الرئيس،

هو في الحقيقة، السيد الوزير، على المستوى النظري نحن مع هاته الإجراءات، ولكن نحن أيضا في الفريق الاشتراكي كنا نتطلع إلى أن يتم إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي هو خريطة الطريق حتى يمكن الحكومة من إصدار تشريع ينظم الصفقات العمومية إسوة بالتشريعات المقارنة، لأنه هاذ المرسوم ديال الصفقات العمومية اللي تدار في 2000 عدل في 2007 في حكومة السيد إدريس جطو، وعدل اليوم في 2013 اللي غادي يبدأ المفعول ديالو بعد غد.

لكن، السيد الوزير المحترم، أصارحكم القول بأن المقاولات الصغيرة والمتوسطة تعاني الأمرين، ونعطيك مثال، مثلا احنا التعديل اللي جا في 2007 على المرسوم ديال 2000، اعطى الحق ديال مراجعة الأثمان، لا تراجع، راه كين تعسف كبير يمارسه بعض المحاسبين العموميين على المقاولين

أو المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

احنا ما كنهشروش على المقاولات الكبيرة اللي عندهم الفلوس والله يزيدهم أو عندهم سيولة فائرة، ولكن الناس، السيد الوزير، بكل صدق راه الناس تعاني وكتبقي مهددة بإصدار الشيكات بدون مؤونة، عندها مشاكل مع المومنين دياهم، هذا واقع على الحكومة أن تعتنى به من أجل الدفع بعجلة التنمية ببلادنا، من أجل تقديم مساعدة ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

لأنه في واقع الأمر أشنو كيوقع، السيد وزير المالية؟ ونعطيك مثال بسيط مقالو متعهد مع جماعة محلية أو مع الدولة، راه كيجيو حتى شهر 11، 12 وتتؤخذ واحد الصورة شمسية من الوثيقة ديال التأمين وترجع إليه الحوالة بالرغم من أن عندها التأشيرة ديال الأمر بالصرف.

في هاذ الإشكالات البسيطة، احنا نطالب باسم هؤلاء من أجل رفع الظلم عنهم، وإعطاء التعليمات ديالك الصارمة للسيد الخازن العام للملكة باش يسهل المأمورية على هؤلاء، راه على مستوى المراجعة الإتمام راه ما كابينش شفافية.

والنقطة الثانية حتى الذهنية ديال المحاسب العمومي باقي كياخذوا قلم أحمر وكيتقي.. يريد أن يقض على واحد العثرة بسيطة، في إطار المرونة مادام كين محضر تسليم.

أستسمح السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

بالنسبة للقانون التنظيمي للمالية العمومية هو جاي إن شاء الله في القريب العاجل.

بالنسبة لهاذ المشروع اللي جا بإصلاحات متعددة المتعلقة بإصلاح الصفقات العمومية غادي يبدأ حيز التنفيذ، وماشي نظري، راه تطبيقي وطبعا في التطبيق إلى كان هناك وسائل لتحسين تنزيله وتفعيله فاحنا غادي نواكبوها وغادي نحسنوها يعني (pas de limites à la perfection)، دائما يمكن لنا نديرو من أحسن إلى أحسن.

طبعا هذي تصب في اتجاه الشفافية وفي اتجاه الفعالية وفي اتجاه المساواة وفي اتجاه تكافؤ الفرص ما بين كل العاملين مع الإدارات العمومية، وطبعا سوف نواكب التنزيل ديال هاذ الإصلاح الجديد للصفقات العمومية، والذي نعول، ما شي الأول راه كانوا إصلاحات أخرى، ولكن هذا طبعا جاء بمضامين جديدة، نعول عليها كثيرا في إصلاح هذا النظام.

شكرا السيد الرئيس.

طريقة التعامل مع المتهمين أو مع الوشائيات الكيدية التي يكون مصدرها سجين أو وسائل الاتصال الإلكترونية.

فما هي التدابير التي تتخذونها للتخفيف من هذه الظاهرة وضمان الإنصاف ورفع المظالم؟  
وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.  
والكلمة لكم السيد وزير العدل والحريات للجواب.

#### السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا لكم السيد الرئيس.  
السيد المستشار المحترم،

معلوم أن قانون المسطرة الجنائية ينظم موضوع ما يتلقاه السيد الوكيل العام أو السيد وكيل الملك كل حسب اختصاصه، إذا رجعت إلى الفصل 40 والفصل 49 فستجدون أنه سواء تعلق الأمر بالسيد وكيل الملك أو بالسيد الوكيل العام للملك فإنها يتلقيان ثلاث وثائق، يتلقيان إما الوشائيات أو الشكايات أو المحاضر. الوشائيات تكون من مصادر مجهولة، الشكايات من مصادر معلومة، المحاضر من الجهات الرسمية.

القانون يعطي لأعضاء النيابة العامة ما يسمى بسلطة الملاءمة، أي النظر في الوشائيات، في الشكايات، في المحاضر بما يلائم، إما بإجراء البحث من أجل التحري عن الحقيقة والبحث عن الأدلة ووسائل الإثبات، وإما حفظ تلك الوثائق، إما شكاية أو وشاية أو محضر.

إذن، الوشائيات هي إحدى الوثائق التي تشتغل عليها النيابة العامة في كل ما أعرف من أجهزة النيابة العامة ومؤسساتها، لماذا؟ لأنه في بعض القضايا التي تتعلق بالفساد أو تتعلق بواحد المجموعة من الجرائم الخطيرة قد يكون مصدر الوقوف على الجريمة والوصول إلى مرتكبها هو تلكم الوشاية، حيث إن الأشخاص الذين يريدون أن يبلغوا عنها لا يستطيعون أن يخرجوا إلى العلن، ويعلمون عن أسماهم وهوياتهم، وبالطبع هنا ينبغي أن نفرق بين ثلاثة أمور:

- الأمر الأول هو إجراء البحث والتحري للوصول للحقيقة، هذا شيء لا ينبغي أن نزرع منه؛

- المستوى الثاني هو المتابعة على ضوء ما يتوصل إليه عضو النيابة العامة، هنا ينبغي أن تكون القرائن أو وسائل الإثبات.

أما الحكم فلا ينبغي أن يكون بالإدانة إلا على وسائل إثبات قاطعة، ترفع قرينة البراءة، وتجعل الشخص مدانا في عين القانون.

بالطبع هناك تجاوزات من قبل بعض الأشخاص، ففي إطار تصفية الحسابات أو شيء من الابتزاز أو ما شابه، يتم التبليغ عن جرائم خيالية أو توريط أشخاص، هنا ينبغي أن لا يتم اعتماد، وهذا هو ما يقع، لا أتصور

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية على مساهمته في هذه الجلسة.  
وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاتصال بدءا بالسؤال الأول، عفوا السؤال الأول تم سحبه، وننتقل إلى السؤال الوحيد الفريد في هذا القطاع هو حول دفاتر التحملات للقنوات العمومية، للمستشارين المحترمين من أعضاء الفريق الحركي، السؤال الموجه من طرف الفريق الحركي حول دفاتر التحملات للقنوات العمومية، وقبل ذلك هنالك السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ابغى كلمة، تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

غير في انتظار وصول السيد وزير الاتصال، والتي نتمنى يكون المانع خير من التأخر ديالو، يمكن نمرو للسيد الوزير فيما يتعلق بالأسئلة.

#### السيد رئيس الجلسة:

قبل ذلك، إذن، سنعطي الكلمة للسيد وزير العدل الذي كان عليه أن يتدخل قبل هذا الوقت، والآن بما أنه حاضر معنا فهو الذي... سننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات وهو حول الوشائيات الكاذبة الكيدية، والكلمة لأحد أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ عذاب تفضلوا لبطس السؤال.

#### المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

نيابة عن زميلي السني أحمد الديبوني الذي ينتمي إلى منطقة الشمال، نود بسط هذا السؤال المتعلق بموضوع الشكايات الكيدية.

نعود مرة أخرى لطرح هذا الموضوع المتعلق بالوشائيات الكاذبة والكيدية نظرا لاستمرار وجود هذه الظاهرة التي وإن كانت منتشرة أكثر في مدن الشمال بارتباط مع تجار المخدرات، فإنها تتواجد أيضا في كل مناطق البلاد، والجديد أن الشكايات والوشائيات الكاذبة والكيدية لم تعد تقتصر على الرسائل الكتابية المجهولة أو تصريحات متهمين خاصة تجار المخدرات المسجونين والراغبين في ابتزاز ومساومة مواطنين أبرياء، بل أن وسائل الاتصال الحديثة خاصة الأنترنت وصفحات الفيسبوك أصبحت مصدرا لهذه الوشائيات الكيدية، وكذلك الجرائد للأسف.

ففي مدن الشمال بالخصوص يوجد عدد من المعتقلين في إطار الاعتقال الاحتياطي، منهم أبرياء، وهذا لا يتسبب فقط في ظلم مواطنين بل في اكتظاظ السجون، مما يفرض مراجعة شاملة للمسطرة المتبعة، سواء في

من واجبا أن ترفع من مستوى أدائها، ولا بد للجسم الصحفي أن يعتمد ميثاق للمهنة، يجعل من المهنة منظمة على الشكل الذي يدفع عنها كافة الانزلاقات والممارسات التي تسيء إلى المهنة وتسيء إلى المواطنين.

أتفق معك في هذا الجانب، ولكن أقول أيضا إن من حق المواطنين كلما مساوا في اعتبارهم أن يلتجئوا إلى القضاء من أجل المطالبة بانصافهم على قاعدة المتابعة بجرائم القذف.

بالنسبة للوشايات الكاذبة، فأقول لك ليس من سبيل لإهمال كل الوشايات، ولكن ينبغي التحري من شأنها، وينبغي ألا تتم المتابعة على أساسها بشكل مجرد، إنما ينبغي البحث عن الحقيقة بالوسائل الممكنة، ولا يمكن أن تكون هناك متابعة فضلا أن يكون هناك حكم معين إلا بناء على يعني أدلة إثبات ووسائل إثبات قطعية، يمكن أن تؤدي إلى إدانة من يجب. وهنا أيضا أقول لكم إذا ثبت أن هناك شخص قام بوشاية كاذبة، فإن القانون يعاقب على الوشاية الكاذبة، وبالطبع لديه إحصاءات تفيد بأنه وعلى سبيل المثال 2008 عدد المتابعين من أجل الوشاية الكاذبة 864 في 2009: 746، في 2010: 750، في 2011: 681، في 2012: 645، هادو عدد المتابعين من أجل الوشايات الكاذبة. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، ومنتقل مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وهو حول دفاتر التحملات للفتنات العمومية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي، الكلمة للأستاذ برقية.

#### المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير المحترم،

أثير النقاش وردود فعل على إثر وضعكم دفتر تحملات لإصلاح القطب العمومي، وفي سياق الصراع والجدل السياسي والإعلامي الدائرين حاليا حول دفاتر التحملات الجديدة لفتنات الإعلام العمومي التي هي ملك جميع المغاربة، المطلوب منكم، السيد الوزير، وهو تنوير الرأي العام حول تطور هذا الملف، وكذلك ما هو تصوركم لإصلاح قنوات القطب العمومي، خصوصا تلك التي تعرف ميزانيتها عجزا هذه السنة؟ شكرا معالي الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

أنه يقع اعتماد شكاية كيدية أو وشاية مجردة، وإنما يتم التحري وبناء على ما تستصل إليه عملية التحري والبحث والتحقيق حينما يتعلق الأمر بالتحقيق، يتم اتخاذ القرار الملائم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب الأستاذ عذاب؟ تفضل.

#### المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات المشفية بالنسبة لهذا الموضوع، علما، السيد الوزير، أن لما تتكون المسائل كيدية أو وشاية، رد الاعتبار لذلك المواطن هو تيكون فات الأوان، لأنه تيكون وقع له واحد الانهيار في الشخصية ديالو، في العلاقات ديالو مع الناس.

إذن، هنا كين واحد الضرر اللي هو معنوي، واللي كيتعرضوا لو الأبناء ديال هذاك الإنسان اللي تدارت لو هاذ الوسائل الكيدية، علما أنه هاذ الوسائل ماشي مقتصرة غير على الشكايات، هناك حتى الجرائد سامحهم الله اللي كيتبطوا مثلا موضوع ما ويمسوا بالكرامة وبالزاهة ديال المواطنين.

ولكن من بعد أشنو هي العقوبات؟ العقوبات لا شيء، إما رد الاعتبار خصوصا يكون في ذيك الجريدة ولكن "اللي فات مات"، وكنعطي بعض المرات بعض المعلومات في الجرائد بأنه النيابة العامة ومحاربة المال العام ودارت الإجراءات ديالها، وهاذ الشيء كلو حتى مقدم الحومة ما سابق الخبر، يعني تتلقى هاذ الشكايات وهاذ وسائل الإعلام تتدير واحد المقال مطول في شخصية أو لا في شركة أو لا في مواطن اللي كتأثر على السمعة ديالو، ولكن العقاب أشنو هو؟ مثلا رد الاعتبار إما في الجريدة، إما في... وهذا ظلم، وإخا المحكمة كتدير المتعين ديالها، الجهات المسؤولة كتدير الواجبات ديالها، التحقيق تياخذ المجرى ديالو ولكن الحكم المسبق هو اللي تيكون عليه تأثير على ذاك الإنسان.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم التعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

#### السيد وزير العدل والحريات:

نعم، أتفق معكم، سعادة المستشار المحترم، في أن ما ترتكبه بعض الجرائد من قذف في حق الأشخاص يسيء إلى المراكز المعنوية لهذه الأشخاص، وأحيانا تكون لهم عواقب وخيمة يصعب استدرأها، ولذلك نحن جميعا معنيون في مجتمع يحاول أن يحقق الانتقال الديمقراطي أن نعمل على أن نرفع من مستوى أداء كافة المؤسسات، ولعل المؤسسة الإعلامية



200 مليون درهم من التحملات المشتركة باش نغوضو التخفيض ديال رسم الكهرباء ما تأدتش إلا مؤخرًا، تأدت 200 مليون درهم، ولكن مزال كمنتظرو البقية، على أساس أن 2014 تعرف الانطلاقة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.  
الكلمة للأستاذ برقية، تفضل في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على هذه الإيضاحات، والواقع أن ما نلمسه الآن من تصرفات الوزارة وهي الشفافية، وهذا أساسي، وتحدثت عن تطور الإنتاج وتطور الإنتاج وأتم واعون بأنه هي المساهمة في جدية المنتج، وجدية المنتج تحتاج إلى مساهمة ومساعدة مادية، لأنه نعلم أن الإنتاج والمنتجين ليست لهم إمكانيات مادية كافية، وهذا هو المرجو من الوزارة، أن تكون بجانب المنتجين حتى أن يتحسن المنتج، آنذاك كونوا على يقين بأنه بطبيعة الحال غادي الميدان على جميع المستويات سوف يتغير، على جميع المستويات.

وهناك الآن اهتمام بالقنوات المغربية، بطبيعة الحالي، ولكن لأن المغربي هو يحتاج إلى منتج في مستوى المنتوجات الأخرى، لأنه كانت مقارنة دائما بينما يكون في المغرب وما ينتج في المغرب وما ينتج في الخارج، هاذ العقدة هذي خصنا نحيدوها، تنظن بأن الوزارة ديالكم خصها تسهر عليها، ولكن لا بد من المساهمة لأنه نتعرفو بأنه المنتجين الإمكانيات ديالهم قليلة، واتما عارفينهم، وعارفينكم بأنه قايمن بواحد المجهود، وتنشكروكم عليه.  
شكرا معالي الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.  
السيد الوزير، تفضلوا في إطار التعقيب.

#### السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، باش نضيف كاين هاذ الإشكال المالي، واحنا معبئين له، والوزارة منشغلة فيه.

وكما قلت، بقت حاليا، دابا الآن كمنتشغلو غير هاذ الصباح مع الرئيس المدير العام ديال القطب العمومي، كنتحدثو على واحد 320 مليون درهم اللي خصها تحول للشركة في القريب، وهذا مجهود بالنسبة إلينا باش ندعمو الإنتاج الوطني ونرفعو من الجودة.

يكفي أنه فقط في القناة الثانية هاذ السنة، قررنا باش تفتح جوج مكاتب جمهورية، عبر المجلس الإداري، إضافية، باش نغزرو المنتج الإخباري ديال القرب.

العقد البرنامج، هو الإطار الأشمل اللي كمنتناو أنه قبل نهاية مارس

#### السيد مصطفى الحلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية، أعتذر عن التأخر لأسباب... أولا دفاتر التحملات يقع تطبيقها تدريجيا، كانت بعض الإشكالات، وفعلا كاين ناس اللي طبيعي قاوموا أي إصلاح بسبب أن المصالح ديالهم كتضرر، وخاصة أعطي مثال واحد: كاين شركات إنتاج اللي قبل ما يتدار نظام طلبات العروض كانت الصفقة بـ 500 مليون، تقريبا نفس الشركة ونفس البرنامج الصفقة نزلت لـ 380، 120 مليون اللي ربخنا، كاين اللي كانت عندو مليار و400 ولى مليار و50 مليون، إذن هذا الجزء الأول في التطبيق، بحيث أن في 2013 سبعة ديال طلبات العروض وجوج ديال البرامج ديال التدفق ديال الطلبات الخاصة ببرامج التدفق، يعني 9، إذن هذي الخطوة الأولى، واللي كتشمل تقريبا 30 حتى 35% من الإنتاج.

النقطة الثانية، واللي عندنا مهمة في التطبيق هي البرامج ديال الحوار السياسي اللي كتصالح المغاربة مع السياسة، واللي دفاتر التحملات جات باش تضاعف العدد ديالها 3 المرات، هذي أيضا نجحنا في التطبيق ديالها وكتحقق.

أيضا واحد من الأهداف إعادة الاعتبار للإنتاج الداخلي، عندنا منتجين وطاقات صحفية راه فقط الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة عندنا 500 مليون درهم ديال الأجور، إذن كاينة إمكانيات خصها تستثمر، الآن فقط في القناة الثانية 70% من الإنتاج إنتاج داخلي.

الإحصائيات ديال نسبة المشاهدة ديال نهار الحد أشنو كتنقول؟ كتنقول بأن القناة الأولى حققت نسبة مشاهدة في الذروة تجاوزت 23% الشيء اللي ما كانتش اشغال هاذي، إلى زدنا المغربية وزدنا باقي القنوات وصلنا 32% في وقت الذروة، وهذا راه ما كانتش اشغال هذي، هذا معطى، وهذا مؤشر ماشي فقط نهار الأحد، تسجل هاذ 15 يوم الأخيرة، وتجاوزنا فيه حسابات ديال قنوات أخرى.

واش هاذ الشيء كاف؟ لا، لأن مزال عندنا تحدي على مستوى تفعيل دور لجنة الأخلاقيات، مزال عندنا تحدي ديال المضي في طلبات العروض إلى بعد مدى، والسنة المقبلة فاتح ييناير غادي ييدا مرسوم الصفقات العمومية، وفيه غادي تطبق إن شاء الله طلبات العروض على برامج الانتقاء، وأيضا المقاولات الصغرى اللي كيتشكاو واحنا منتهمين، وعندنا لقاءات معها، وغادي نبرجحو لقاء موسم باش 20% ديال الصفقات تمشي لها، لهاذ المقاولات الصغرى، راه اشغال هذي كانت عندنا حوالي 60 شركة من أصل 800 شركة هي اللي موجودة في الإعلام العمومي، دابا الآن غادين تدريجيا باش نكسرو الاحتكار، باش نوضعو نظام المنافسة ونبرجحو رهان الجودة، الجودة تحدي كبير عندنا، وهو اللي كيشكل الأولوية.

النقطة المالية هي القضية ديال الجانب المالي، سنة 2013 كانت عندنا فيها صعوبات مالية، لأن كان جا التجميد ديال 15 المليار، وكانت واحد

السياح على المستوى الوطني والعالمي، غير أن الصناعة التقليدية الوطنية تعاني من عدة إكراهات تحول دون بروزها كصناعة قائمة الذات، وتنعكس هذه الإكراهات سلبا وبشكل مباشر على الصانع التقليدي البسيط، وتساهم في انقراض بعض الصناعات التقليدية، وهي إكراهات ترتبط أساسا بالغلاء الكبير للمواد الأولية، والتي تكون في بعض الأحيان أكبر من ثمن بيع منتج نهائي خارجي منافس.

للإشارة، في المناطق النائية فقدان المواد وارتفاع الأسعار، مع العلم أن هذه الشريحة المهمة من المغاربة من الصناع التقليديين تفتقد العديد من الحقوق كباقي القطاعات، من تأمين صحي، ومن صناديق تقاعد، ومن مداخيل حين فقدان الشغل، ومن مداخيل حين اندثار أو انقراض الحرفة أو الصنعة ببعض الحرف.

كما نساءل على هذه الشريحة من الصناع في المناطق النائية، إلى درنا مقارنة بالنسبة للمعارض الدولية، تتلاقوا على أنه هاذ الناس ما تبتزعاهم من دار الصانع، مع العلم على أن احنا في حزب الأصالة والمعاصرة عندنا واحد المجموعة ديال رؤساء الغرف وتعيشو اقرب من الصناع التقليديين، وتعرفو الإكراهات اللي تيعيشوها.

تلتمسو من الوزارة ديالكم على أنها تعاود تبدل الإستراتيجية والنظر إلى هاذ الشريحة اللي هي في الحقيقة تتكون تتعاني في المناطق النائية وداخل المدن.

وابغينا نشوفو الجواب ديالكم السيدة الوزيرة، وكيفاش تتفكروا في المستقبل ديال هاذ الشريحة اللي هي محمة في المغرب؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيدة الوزيرة، تفضلوا لكم الكلمة في إطار الجواب.

#### السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

يثير سؤال الفريق الموقر إشكالية المواد الأولية بالنظر إلى ارتباطها الوطيد بالإنتاج، وتأثيرها على مجموع سلسلة القيمة المعتمدة، وعلى الخصوص كل ما يرتبط بجودة المنتج وتحسين جاذبيته لدى الزبناء.

بالطبع، القطاع يعاني من بعض الإشكاليات فيما يخص هذا الجانب، سواء من حيث التزود بالمادة الأولية أو وجودتها أو طرق توظيفها من طرف الصناع، وأخص بالذكر مواد الفضة والجلاد والصوف والخشب والطين، لذا شكل هذا الجانب محورا أساسيا ضمن رؤية 2015، وكذا

نوقعوه، كآينة الآن نقاش وإعداد على مستوى الخبراء، ما بين وزارة المالية ووزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

الغريب في الأمر، أن البعض ما عرفتش واش كيشوش، ولا أشنو الهدف ديالو؟ واحد الاجتماع من أصل سلسلة اجتماعات، واحد مسكين كيمثل الوزارة، هذالك النهار قالو ليه راه فيك السكر، هذالك النهار، ورغم ذلك امشى مسكين حضر للاجتماع، واعتذر، خرج. الغد ليه، أشنو كايين في الصحافة، ولا بعد يومين؟ وزارة الاتصال كنتقطع، ورأفوا غير بالسيد مريض، في وضعيته الصحية، ورغم ذلك خدامين، لأن هذيك المسؤولية ديالنا.

فكايين واحد النوع من الأخبار اللي كتروج باش كتشوش، ولكن القطار ديال الإصلاح غادي، الأهداف واضحة، كايين التعددية، كآينة الاستقلالية ديال الإعلام، كايين تكافؤ الفرص في الإنتاج، كايين إعادة الاعتبار للموارد البشرية الداخلية في الإنتاج الداخلي، كايين القرب، وكايين الأخلاقيات، لأن المغاربة خصهم يشوفوا للتلفزيون اللي كيلقاو فيه ذاتهم.

وبعض الأمور اللي تحققت، فاش قلت 32%، إلى زدنا عليها المجموع ديال القنوات الوطنية، يعني حتى القناة الثانية، راه تجاوزنا العتبة ديال 59%، وهذا راه قليل فين كان، قليل، للأسف الشديد ما كانش اشحال هذي، ولكن احنا كتقولو هذي مؤشرات غادي تدفعنا باش نزيدو نرفعو من جودة الاعلام.

والسلام عليكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير وعلى المساهمة ديالكم في هاذ الجلسة.

وننتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسؤال الأول في هذا القطاع، هو حول المواد الأولية الخاصة بالصناعة التقليدية.

الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

#### المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

تعتبر الصناعة التقليدية من أهم الثروات التي تتميز بها بلادنا، فضلا عن كونها قوة اقتصادية محمة وثاني أكبر قطاع مشغل بعد الفلاحة.

فهني تكتسي صبغة تراثية ثقافية واجتماعية، تساهم بشكل كبير في جلب

هناك مشكل ديال الصوف، الصوف هناك لوبيات ديال التجار اللي كيجمعوا ذيك الصوف، الحاجة اللي مزينة كيجمعوها بها مسائل أخرى، الحاجة اللي فيها الديشي كيجرجوها للسوق بالأثمان اللي ابغاو هما، ولكن بدون محاسب ولا مراقب، إذن هذا مسألة ديال الحكومة اللي خصها تبع هاذ المسائل.

هناك خاصة فيما يخص ذاك الشئ ديال الحرير، كين فرق بين المدن، غمشمي لطنجة ذاك الشئ كين السرقة بالعلاي، أن هاذ التجار اللي كنهضرو عليهم، ذاك الشئ ديال الحرير كيعطيوك واحد القبة ناقصة، لا في الميزان ولا كذا، تمشي لفاس في شكل، تمشي لمراكش في شكل، وكل طريقة باش كيتعامل. إذن، هناك تقصير من طرف الحكومة وليس من الوزارة ديال الصناعة التقليدية.

هناك عدم استقرار ديال المواد الأولية، خصوصا المضاربة فيما يخص القطاع ديال الجلد، وما كايبنش المراقبة، لأن كمشي عند واحد البازار كيباع لك (cazadora) كيطلب فيها 600 درهم، نفس الماركة كيطلب فيها 1200 درهم، لأن كين واحد اللي كيجم بالبطانة، وكين واحد اللي كيجم بالظهر ديالها، كين فرق. إذن، ما كايبنش المراقبة ديال الحكومة في هاذ الباب هذا.

هناك مشكل ديال... هناك تراجع المبيعات فيما يخص ذاك الشئ ديال الفضة، هناك عدد كبير، ونقول لك واحد الحاجة... هناك على سوق إيران، إيران كتعمل واحد المستودع، واحد المستودع فيما يخص المواد الأولية وكتعطيم للتعاونيات والجمعيات، وكذلك كتجمع حتى المنتوج ديال الفائض ديال الصانع.. كتجمعوا وكتبيعوا على برا، احنا ما كنعاونوهم لا في التسويق ولا في...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة في حدود دقيقتين مع واحد اشوية، تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إذن غادي نكمل ذاك الشئ:

- إنجاز عدة عمليات نموذجية لتأطير حرف الصياغة في إطار تكتلات مهنية، بكل من العيون، كلميم، آسا الزاك كما قلت، بالخصوص تسهيل عملية اقتناء الفضة من خلال مساعدة هذه التكتلات على تكوين رأس مال عامل (fonds de roulement) لحساباتها، يتم إعادة تجديد رصيده من خلال تسويق المنتوجات بقيمة مضافة مرتفعة، تمكن من تحصين هذه التكتلات من تقلبات السوق الدولي للمواد الأولية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم دعم هذه التكتلات لاقتناء آليات الإنتاج والتأطير والمراقبة في مجالي توفير وحسن تدبير مخزون المواد الأولية.

تم توقيع اتفاقية من أجل معالجة إشكالية التزود بالمادة الأولية في فرع

البرنامج الحكومي.

في هذا الصدد، أولت الوزارة عناية خاصة لمحور التزود بالمواد الأولية المستعملة في قطاع الصناعة التقليدية، حيث تعمل بإشراك جميع المتدخلين والفاعلين المعنيين بما فيهم القطاعات الحكومية، كالوزارات مثلا وزارة الفلاحة، ووزارة المعادن والغابات، وكذلك مع الصناع التقليديين أنفسهم على إيجاد حلول ناجعة للإشكالية المطروحة بالنسبة لكل مادة أولية على حدة، ذلك أن إشكالية المواد الأولية تختلف من مادة إلى أخرى.

ومن بين الإجراءات العملية التي تقوم بها الوزارة في هذا الصدد:

- كين تشجيع الصناع للتكامل في إطار جمعيات وتعاونيات تعنى باقتناء المواد الأولية، ومواكبة هذه التكتلات وفق مقاربة شاملة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج، عبر تحسين آليات وتقنيات الإنتاج والتكوين المستمر، ووضع العلامات الجماعية للتصديق وتسهيل التسويق؛

- ثانيا، إنجاز عدة عمليات نموذجية لتأطير حرفي الصياغة في إطار تكتلات مهنية بكل من العيون وكلميم وآسا الزاك والسيارة، تهم بالخصوص تسهيل عملية اقتناء الفضة من خلال مساعدة هذه التكتلات...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الله يخليك احتفظي ببعض عناصر الجواب ديالك في التعقيب السيدة الوزيرة، عندك دقيقتين فيما بعد باش تكلمي الجواب ديالك لأنه تفاعلت بواحد الأريحية كبيرة مع الجواب، عليها مشت لك الدقائق ديالك.

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيدة الوزيرة.

قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نطرح هذا السؤال لما له من أهمية داخل أوساط الحرفيين، خصوصا حرف الصناعة التقليدية، واللي كيتواجد هناك واحد اللوبي ما يسمى بالقوى التجارية اللي كتصعب على الصانع أو الصانع التقليدي باش غادي يتعامل في ظل التضارب ديال الأثمان.

إذن، احنا كنبالو بتحرك حكومي، ليس وزارة الصناعة التقليدية وحدها، لأن هناك أثمان تختلف، وهناك نقص حتى في الميزان ديال بعض... ذيك الساعة، السيدة الوزيرة، نعطي لك (détails)، إذن هنا كان خص بأن تحرك حكومي، لأن المراقبة تتم من طرف الأقسام الاقتصادية اللي تابعين للولادة والعمل.

وهناك عدد كبير من المشاكل اللي كنعيط فيها المواد الأولية، هناك مشكل ديال المواد الأولية بالنسبة للطين، مستعملي هاذ المادة هذي لأن كيجمضروا يميشو لإسبانيا ويجيبوها واحنا عندنا في الراشيدية، وكتطيح غالية، احنا عندنا في بلادنا وكتطيح غالية، إذن هذا مشكل كنعول مشكل حكومي.

واستقطاب يد عاملة شابة لضمان استمرارته بكل المدن المغربية وخاصة التقليدية منها؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلي.

#### السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا على هذا السؤال.

انسجاما مع ما ورد في سؤال الفريق الموقر، تكتسي الصناعة التقليدية الوطنية، إلى جانب بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بعدا حضاريا وثقافيا عميقا، لكونها إحدى تجليات الموروث الثقافي المغربي المصنف دوليا كتراث إنساني، مما رتب بلادنا كأهم الخزانات الحية لفنون الحرف التقليدية عبر العالم.

انطلاقا من ذلك، ارتكزت رؤية 2015 على الرصيد الحضاري والثقافي للقطاع من أجل جعل أصالته محركا للإقلاع الاقتصادي وأداة للحفاظ على الموروث الحرفي، وتمتين التقنيات والمهارات المرتبطة به، مما حدا بالوزارة إلى تسيير برنامج طموح لإيقاظ الحرف والمحافظة عليها وتداول تقنياتها الأصيلة.

ويتوخى هذا البرنامج تحقيق هدفين أساسيين هما:

- المحافظة على التقنيات الحرفية الأصيلة من خلال توصيفها وتوثيقها بطرق حديثة وبشكل يراعي المعايير البيداغوجية؛

ثانيا، ضمان استمرارية المعارف المرتبطة بهذه التقنيات، ضمانا لتداولها عبر الأجيال.

وقد بادرت الوزارة كخطوة أولى لتنفيذ هذا البرنامج إلى جرد ما يناهز 40 حرفة أو منتج تقليدي، يمكن تصنيفهم في خانة الحرف المهتدة بالانقراض، وتهم 9 حرف وهي الحشب المطعم، السروج التقليدية، التسفير والتذهيب، الخزف المكناسي، الزليج التطواني، الحديد الدمشقي، الجلد المقشر، اللبادة، صناعة الآلات الموسيقية، وهي بصدد توصيف 5 حرف إضافية هي صناعة الأسلحة التقليدية، صناعة الحصير، المصنوعات النباتية، المصنوعات الجلدية لتغزوت.

وستعرف سنة 2014 بحول الله توصيف 4 حرف جديدة وهي: تقنية البناء التقليدي الطاطوي، الدبابة النباتية، زردخان.

ويكون بذلك العدد الإجمالي للحرف المستهدفة من طرف البرنامج 18 حرفة.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، مرة أخرى لك أن تحتفظي ببعض عناصر الجواب في

الحشب بقطاع الصناعة التقليدية، وذلك على هامش المعرض الوطني للحشب المنظم أخيرا بمدينة مكناس مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تزويد الصناع بهذه المادة في أحسن الظروف، مع السهر على الحفاظ على ثروتنا الغابوية وتميبتها.

كما تعمل الوزارة على حل إشكالية المواد الأخرى بنفس المنهجية، أي إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين بما فيهم الصناع التقليديين وتعميم التجارب الناجحة في هذا المجال. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول الأحياء الحرفية ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

#### المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أفضل المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة

السادة المستشارون،

من المعلوم أن الحرف التقليدية ببلادنا تشمل على كل الأنشطة الحرفية التي يمارسها الحرفيون، ومختلف الصنائع والخدمات المعروفة في الوسط التقليدي المغربي، ويمكن اعتبارها إحدى أسس التجارة الداخلية والمساهمة بامتياز في تبادل الحرف والصناعة التقليدية بين البوادي والمدن، زيادة على إسهامها في تقوية التجارة الخارجية والتعريف بالمنتوج المغربي في كافة أنحاء العالم.

كما أن الصناعة التقليدية لا تقتصر على الحرف والمهن المرتبطة أساسا بالحاجيات الضرورية للمجتمع، بل هناك أيضا صناعات ذات علاقة بعالم الفن، حيث كانت المدن العتيقة تتوفر على أحياء خاصة بالصناع التقليديين، وكان يراعى فيها المجال البيئي، في حين اليوم لا نجد في هذه المجمعات السكنية أثر أو مكان للحرف كما كان في السابق.

علما أن قطاع الصناعة التقليدية يمثل 19% من الناتج الداخلي الخام، ويساهم في إعالة ثلث الساكنة المغربية، ويعد أحد مجالات الإبداع المغربي دون منازع، وأحد أعمدة النشاط الاقتصادي ببلادنا، لأنه يعد ثاني أكبر مشغل لليد العاملة بعد الفلاحة، الشيء الذي يقتضي الاعتناء بهذا القطاع الهام وتأهيله للعب الدور المنوط به على أحسن وجه.

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي التدابير المزمع اتخاذها للحفاظ على هذا القطاع من الاندثار، وتمكينه من كل الوسائل لإغراء

التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، تنظن ما جاوبتينا على السؤال ديالنا اللي هو المخصص في خلق الأحياء الحرفية.

بطبيعة الحال إستراتيجية لعبت واحد الدور مهم في إنقاذ الحرف المهددة بالانقراض، والإستراتيجية تتأكد على خلق فرص الشغل، وبالتالي الأحياء الحرفية هي واحد الحافز مهم في خلق الفرص ديال الشغل بالنسبة للصانع التقليديين.

بطبيعة الحال كايين هناك بعض الأحياء الحرفية، واللي متواجدة ببعض المدن المغربية، من ضمنها جوج الأحياء حرفية اللي تم تدشينها من طرف صاحب الجلالة في مدينة فاس واللي هي بن جليق وعين النقي، هاذ الأحياء هذي اللي تم التدشين ديالها هذي ما يزيد على 9 سنوات، مازال الآن ما اكتملتش لأنه المؤسسة ديال العمران لعبت واحد الدور سيء أنه دارت (la réception) للمقاولة وهي مازال ما كملتش الحرفي فيما يخص بنجليق، كذلك فيما يخص عين النقي مجموعة ديال القطع اللي تعطاو للمليهم وما تعطاتش لهم رخصة باش يينيو، اعلاش؟ لأنه النهر كبير من جانب هاذ القطع، يعني هاذ الناس اشراو القطع ديالهم والآن راهم واقفين مكبلي الأيدي أنهم باش يستثمروا وباش يخلقوا فرص الشغل، ما سنحتش لهم الفرصة.

إضافة إلى هذا أن هناك الجماعة الحضرية لمدينة صفرو خلقت واحد الحرفي واللي بغات إن شاء الله تخلق فيه فرص ديال الشغل مع الميكانيكا والسودورا والمطالعة، ولكن المؤسسة ديال العمران مازال ما جهزتش هاذ الشيء ومازال ما أستستش.

كذلك مجموعة ديال يعني القطاعات اللي هما موزعين بشكل عشوائي داخل المدن، ما كاينش فرصة بأنه تكون واحد الحرفي. إذن، خص الوزارة ديالكم، ومنهم السيد الكاتب العام ولا المدراء أنه يهبطوا للميدان ويشوفوا مع الصانع التقليديين ويفتحوا الأفق للصانع التقليديين.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار التعقيب في حدود دقيقتين،

حاولوا تكيفوا الجواب ديالكم باش...

### السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

هذي ماشي السؤال اللي اعطاوني، ماشي على الحرف، على المواد، يمكن لي نجوابك من بعد، حيث تذاكرنا على هاذ الشيء، ما كاينش حتى شي مشكل، نزيدك...

إذن، ستعمل الوزارة على إرساء هذه المنظومة الجديدة داخل مؤسسة التكوين التابعة لها لبلوغ الأهداف المتوخاة، ولتشجيع الشباب على ممارسة هذه الحرفة وتطويرها، وما كان لهذا البرنامج أن يحقق الأهداف التي تم بلوغها لولا المشاركة الفعالة والانخراط التلقائي للصانع المعلمين، وهنأيا ابغيت نشكرهم، نوجه لهم خالص الشكر والامتنان.

وفيما يخص مسألة استقطاب اليد العاملة الشابة، فإن مؤشرات المرصد الوطني للصناعة التقليدية تؤكد بأن القطاع يستقطب يدا عاملة شابة ومؤهلة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المحدث بين 2007 و2012 بالنسبة للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية وحدها 40 ألف و86 منصب عمل، أي بنسبة نمو سنوي بلغت 2,3%، وتذكركم بأن في الإستراتيجية كانوا هادفين 2,95%.

ويمكن إبراز ذلك من خلال النخبة الجديدة والمتجددة التي أصبح يحتزنها القطاع، من صناع تقليديين شباب يتمتعون بدراية واسعة في مجالات متعددة ذات صلة بتقنيات التدبير والتسيير والخلق والإبداع وتكنولوجيا الإعلام الحديثة، الشيء الذي انعكس إيجابا على تطوير المنتج التقليدي وتنويعه دون المساس بطابعه الأصيل والمتجذر. ويعتبر البرنامج التلفزي "صنعة بلادي" الجيل الجديد أحسن تجسيد لصيرورة القطاع الحرفي والمحافظة عليه وتطويره. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

في أي إطار السيد المستشار؟ تفضل يا الله زيد تفضل.

### المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تنظن السيدة الوزيرة، راه اعطاوكم السؤال ماشي هو هاذك، شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، آجي لعندها وتفاهم معها السيد المستشار باش تخلي الوقت، آجي لعندها وتفاهم مع السيدة الوزيرة ربما ستفاهموا أكثر، ونشكر السيدة الوزيرة على المساهمة ديالها في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوع السؤال هو تداعيات تطبيق نظام المقايسة على أئمة المحروقات.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

عناصر الجواب:

أولا محاولة احتواء الأوضاع المالية، كإين واحد الاعتراف بأنه الحكومة مطالبة باحتواء الأوضاع المالية؛

ثانيا، العجز تجاوز 7% من الناتج الداخلي الخام، احنا كنتكلمو على سنة 2012 و2013 لأنه ثلاث أشهر.

كإين كذلك الجواب يمكن قبوله على المستوى الاقتصادي، ومن بعد كنتجيو تقولوا لنا جوج ديال الحوايج ماشي صحيحة، هذا ما عندوش علاقة بالمقايضة بالخط الائتماني اللي اخديناه من صندوق النقد الدولي ديال 6 المليار ديال الدولار، هذا الخط الائتماني كيتعطك على واحد المجموعة ديال مؤشرات اقتصادية، وكنتعطى على واحد المبدأ أساسى اللي إسمه الثقة فى البلد اقتصادية، راه ما كنتعطاش لله هذاك الخط الائتماني، كيتعطى لأنه كإين الثقة فى البلاد، لأنه ما اعطاه ليكش، هو محطوط إذا واجهت شي مشكلة تمشي تلتجى له، دابا هذا الخط الائتماني.

ثالثا، صندوق النقد الدولي راه الناس كتهضر فى أمور، اسمحو لي تقولها، ما قابطاش، صندوق النقد الدولي، آ السي عابد، راه ما كيهضرش معك إلى ما احتاجت ليهش، انت دابا راجل كنتعرف التجارة وكنتعرف الفلاحة تبارك الله وخبير من خبراء المغرب فى الفلاحة، ملي كنتشي للبنكة، تاخذ من البنكة، إلى ما عندكش الضلوع والله ما يهضر معك البنكة، وهو المغرب، المغرب محتاج لصندوق النقد الدولي، واحنا أعضاء فى صندوق النقد الدولي ومساهم الشعب المغربي فى رأسال صندوق النقد الدولي، والمغرب مساهم فى رأسال البنك الدولي، هاذ الخطاب ديال الستينات انتهى.

اليوم فرنسا ممكن تكون مقبلة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من دابا 3 أشهر، عقلوا على هاذ الكلام اللي كنتقول، اسبانيا التجأت لصندوق النقد الدولي، اليونان التجأت لصندوق النقد الدولي، إلى غير ذلك... أنا دابا نجابوك على الخلايقي.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، نتأسف على أن نوقفك واحتفظوا ببعض عناصر الجواب فى التعقيب.  
تفضل السي شكيل.

### المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير المحترم، والصدىق العزيز، أنا متفق معك على كل ما جيتي به، ولكن راه ما تهضرو على الصندوق ولا على ذاك الشي اللي درناه احتياطي حتى تنكونو فى حاجة إليه، واش إلى ما كناش فى حاجة إلى هذه الأشياء واش غادي ندقو شي باب؟

الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للأستاذ شكيل، تفضلوا لبطس السؤال فى حدود ثلاثة دقائق السيد شكيل.

### المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

أقبلت الحكومة خلال شهر شتنبر على الشروع فى تطبيق نظام مقايضة جزئى على أئمنة المحروقات تطبيقا لقرار صادر عن رئيس الحكومة فى منتصف شهر غشت 2013، فى محاولة لاحتواء الأوضاع المالية التى باتت أكثر تفاقما فى الآونة الأخيرة.

وبأى قرار تطبيق هذا النظام كذلك استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي من أجل الإبقاء على الخط الائتماني الذى يستفيد منه المغرب لدى الصندوق.

وإذا كان لهذا الإجراء من مبررات ما يمكن قبوله على المستوى الاقتصادي، فإن له بالمقابل، السيد الوزير، تداعيات على المستوى الاجتماعي، سيما وأن إجراء من هذا القبيل يؤدي لا محالة إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي إلى ممارسة المزيد من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين.

لذلك، السيد الوزير، نساءلكم: ما هي الإجراءات والتدابير المرافقة التى بلورتها الحكومة للحد من تداعيات إقرار نظام المقايضة الجزئية على المستوى الاجتماعي، وللحيلولة دون انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فى إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السي عابد شكيل عزيز علي، ومنذ زمن. العناصر ديال الجواب على هاذ السؤال كإينة فى السؤال، كإين 4 الفقرات فى السؤال.

### السيد رئيس الجلسة:

عناصر الجواب هي اللي موجودة فى السؤال، قلت عناصر السؤال عليها قلت.

السؤال هو تقييم اتفاقيات التبادل الحر، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السي حسن.

### المستشار السيد حسن عوكاشا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كيف تتعلموا، السيد الوزير، هاذ السؤال يتعلق باتفاقيات التبادل الحر، المغرب وقع مع 55 دولة اتفاقيات التبادل الحر بما فيهم أوروبا، ومع كل أسف اللي كنا لاحظو وهو تقريبا مع جميع هاذ البلدان أو الأغلبية الساحقة فيهم عندنا واحد العجز تجاري كبير، وعلى سبيل المثال يمكن لنا نعطيو تركيا مثلا 1,9 مليار درهم، الولايات المتحدة 28 مليار درهم، أوروبا 70 مليار درهم، الدول العربية الثلاثة، تونس ومصر والأردن، 3 المليار ديال الدرهم.

إذن، هنا كيمكن لنا نساأل نفسنا احنا كغاربة، كحكومة وكبرلمانيين، واش حان الوقت باش نديرو واحد التقييم؟ لا سيما أن لاحظنا أن بعض البلدان، ونعطي كسبيل المثال تركيا، الصادرات المغربية ملي كتوصل تما كسبقي أسبوع أو أسبوعين إلى 3 أسابيع كتننتظر باش تدخل للسوق التركي، اعلاش؟ لأن هما كيديروا بعض المعايير اللي كيستعملوا باش يعطلوا الدخل ديال السلعة المغربية والمنتوج المغربي، فهذا واحد النوع اللي كنسميوه يعني احترازي.

السيد الوزير،

احنا كلنا اللي كيشغلنا جميعا، لا حكومة ولا برلمانيين، وهو نحافظو على إنتاج المنتج المغربي، على المقاول المغربية، لأن هي اللي كتخلق لنا مناصب شغل، وإلى خلتنا هاذ المقاولات المغربية من ناحية ديال (les importations) الاستيراد، كيجيو هاذ المواد وما كيخلصوش طبقا للاتفاقيات، ما كيخلصوش الديوانة في المغرب، ومن واحد ناحية أخرى هما ما يمكنش لهم يصدروا لهاذ البلدان أو كيصيبوا صعوبة باش ما كيقدوش يصدروا.

إذن، هنا خصنا نساءلو نفسنا واش ما خصناش من غير نديرو واحد التقييم، ولكن واش ما خصناش نعاملو هاذ البلدان بنفس المعاملة؟ ما تندويش على أوروبا لأن أوروبا استثنائية، حالة استثنائية، لماذا؟ لأن أوروبا على الأقل واخا عندك واحد العجز تجاري، أوروبا كتستثمر في المغرب، وكاين إعانات أوربية للمغرب، ولكن هاذ البلدان اللي ما كيستثمروش في المغرب وكيستافدوا من هاذ التبادل الحر خصنا المراجعة ديال هاذ الشيء.

ويمكن لنا نطرحو حتى المشكل، السيد الوزير، ديال إشكالية المنشأ ديال هاذ المواد اللي كتجي لهاذ البلدان. وشكرا.

واحنا، السيد الوزير، ما تهضرو معكم غير على الأرقام اللي تتعطي المندوبية السامية للتخطيط، اللي تتقول تطبيق هاذ النظام سيفضي، في غياب التدابير المرافقة، إلى تحسن رصيد الميزانية بحوالي 0,18 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 و0,58 سنة 2014، مقابل ارتفاع الأسعار بنسبة 0,37% سنة 2013 و1,10 سنة 2014، وبالتالي انخفاض حجم استهلاك الأسر بـ 0,92% سنة 2013، وبحوالي 0,92 سنة 2014 وحجم الاستثمار بـ 0,26 و0,91 على التوالي، وهو ما يضرب في العمق النموذج التنموي الذي لازال معتمدا ببلادنا على الرغم من محدوديته، كون هذا الانخفاض المتوقع على مستوى الطلب الداخلي سوف يؤدي حتما إلى تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 0,15% سنة 2013، و0,814 سنة 2014، وإلى انخفاض مناصب الشغل بحوالي...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كفانا من الأصفار، السيد المستشار، وأنهيت وقتك في الكلام.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في حدود دقيقتين.

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إلى اسمح لي، السيد المستشار، استدل بالمندوبية السامية، هذي التوقعات، ولكن ما هو الواقع اليوم؟

الزيادة في الأسعار متحكم فيها، ما تزداد بالأسعار إلا 2%، رغم أنه الناس كانوا كيتوقعوا أن الزيادة في المحروقات غادي تدير ارتفاع صاروخي في الأسعار، ما كاينش هاذ الشيء، ها واحد.

وأنت كتعرف بأنه كانوا كيهضرو هذي شهرين على الخضر، ها الخضر طاح الثمن ديالها دابا، لأنه ما كيفرقوش بين المدة والمدة.

التدابير المصاحبة، اخذنا التدابير المصاحبة، اخذناها:

أولا في النقل العمومي، قطاع النقل الحضري، الطوبيس والطاكي كنعضو لهم، كاين مشاكل بين مول الطاكي اللي كاري والمالك ديال الكريمة، هذا واحد الموضوع اللي بين جوج ديال الناس في العلاقة التجارية، ولكن الدولة قررت بأنه كل استهلاك غادي تعوضوا، بلا ما تقول لك بأنه اتخذنا تدابير مالية غير في الميزانية ديال 2014 خصنا 2 مليار زائدة في الدعم الاجتماعي، مقرررة تصوت عليها في مجلس النواب.

وأنا مراكشي، غنتقول لك بأنه "الحلقة فن".

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية، وموضوع

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

**السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار****والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه هذا السؤال المتعلق بتقييم اتفاقيات التبادل الحر، وإثارة هذا الموضوع الهام الذي يعد من المواضيع التي كستأثر باهتمام كل الفاعلين وخاصة الاقتصاديين.

ابغيت فقط نشير إلى أن اتفاقية التبادل الحر اللي أبرمتها بلادنا مع واحد المجموعة ديال البلدان، تندرج في إطار سياسة الانفتاح اللي اختارها المغرب منذ الثمانينات، وكان الهدف منها هو تنوع وفتح أسواق جديدة بهدف تنمية الصادرات، وكذلك جلب استثمارات أجنبية مباشرة.

نظرا لأهمية هذا الموضوع، وكذلك انعكاسات هاذ الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني كما جاء في سؤالكم، قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بوضع واحد المجموعة ديال الآليات ومناهج لتقييم تأثير اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني بتنسيق مع البنك الدولي.

ويمكن القول إن التقييم الأولي لحصيلة الاتفاقيات المبرمة مع شركائنا التجاريين الدوليين يبين مجلاء أن هذه الاتفاقيات قد أعطت فعلا دينامية جديدة وقوية للاستثمارات الخارجية اللي عرفت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، والشيء الذي يؤكد على أن هاذ الإطار جديد ومهم لاستقطاب الاستثمارات.

فخلال عملية التقييم تبين مجلاء أن حجم الصادرات ارتفع، ونعطي أمثلة: مثلا صادرات الاتحاد الأوربي ارتفعت بواحد المعدل سنوي 5% من 2000 فاش دخل اتفاقية الشراكة إلى 2012، بالنسبة للمجموعة الأوربية للتبادل الحر كإين واحد الارتفاع سنوي كذلك يقدر بـ 16%، نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هذي الدول اللي عندنا معها اتفاقيات التبادل الحر، نسبة النمو بلغت إلى 26%، وكذلك الصادرات الموجهة إلى تركيا حيث بلغ المعدل السنوي خلال الفترة 2006-2012 ملي دخلت حيز التطبيق 30%، نفس المنحى التصاعدي اللي عرفاتو الصادرات للدول العربية وكذلك لاتفاقية دول أكادير.

وفي نفس السياق، سجلنا أن معدل أو حجم معدلات الواردات تفوق حجم ومعدلات الصادرات، هذا معطى، ولكن خصنا نشوفو الأسباب، الأسباب، أسباب أخرى.

الآن، احنا منكبين في الوزارة على دراسة اتفاقية اتفاقية، واللي ابغيت

نأكد لك، وتؤكد لكم بالمناسبة...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ولكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب حتى للتعقيب، والكلمة للسيد حسن، تفضل.

**المستشار السيد حسن عوكاشا:**

شكرا السيد الوزير.

احنا تعودنا على الأجوبة ديالك لأنك قبل ما تكون وزير وبرلماني، أنت رجل أعمال، وكتعرف المشاكل ديال الاقتصاد ديال المغرب وديال المقاولات المغربية.

إلا أنه، السيد الوزير، احنا ابغينا غير نهبوكم لواحد الشيء، اليوم كتقولوا بأن الصادرات طلعتوا بواحد 10% ولا 20%، وقتلو في نفس الوقت أن الواردات طلعتوا حتى هما، ولكن كيبقى العجز كبير، العجز التجاري، العجز التجاري كبير.

المشكل اللي اليوم ابغينا نهبو ليه الحكومة بصفة عامة، والسيد الوزير بصفة خاصة، وهو احنا الحمد لله المغرب اليوم في الوضع المتقدم مع أوروبا، والمغرب على أبواب باش يوقع مع أوروبا اتفاقية عاوثاني جديدة، وهاذ الاتفاقية غادي تسمى بزاف ديال الميادين، بما فيهم الخدمات.

وخصنا قبل ما نوقعو، تكون ما يسمى بـ (une étude d'impact)، يعني دراسة الجدوى أو الأثر (une étude d'impact) باش نعرفو أشنو غادي... كيفاش الاقتصاد المغربي غادي يمكن لو واش يستحمل هاذ الشيء، ولا ما يستحملوش.

ما خصناش غدا... نتكلم على الخدمات، غدا مهندسين فرنسيين أو أوريبيين بصفة عامة، ييجو يزاحمو مهندسين معماريين ولا مهندسين بصفة عامة في المغرب، وما عندك ما تقول لأنه وقعتي واحد الاتفاقية، واحنا المغرب معروف بواحد القضية، لأن ملي كتوقعو كتحترموا، مع العلم أن جميع البلدان، بما فيهم الولايات المتحدة، واخا كتوقع معك شي اتفاقية، راه إلى شفتي في الفلاحة، وانما كتعرفوا ميدان الفلاحة، راه عندهم هذيك (FDA : Food and Drug Administration) كتدير لك معايير ومقاييس باش تجعلك يالله تصيفط لهم 10% في ذاك الشيء اللي ابغيتي تصدر لهم.

فكنبو السيد الوزير والحكومة على هاذ المشكل ديال...

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.



السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تستعد بلادنا إلى خوض تطبيق تجربة جديدة في مجال تدبير الشأن المحلي، اعتمادا على سياسة العمل بنظام الجهوية الموسعة، الشيء الذي من شأنه أن يعطي زخما جديدا ودفعة قوية في بناء صرح دولة عصرية، مما يتنحتم مؤازرة مع ذلك الدعوة إلى إعادة النظر في توزيع وانتشار الموظفين عبر تراب المملكة، ليس انتشارا أفقيا فحسب، ولكن أيضا اعتبارا لخصوصية كل جهة على حدة، وإبراز مميزات التنمية وتقويتها، وجعلها في مستوى انتظارات المواطن والمرحلة.

لذا، نسألكم، السيد الوزير:

- ما هي التدابير العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها في إطار برنامج إعادة انتشار الموظفين وتوزيعهم وفق صلاحيات السياسة الجهوية؟

- وما هي التدابير التي ستعتمدها الحكومة في الانتقاء لإنجاح الاختيار الجهوي؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

#### السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة

##### العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، تشكر السيد المستشار من الرفيق الاستقلالي للوحدة والتعددية على طرحه لهذا السؤال الهام المتعلق بإعادة انتشار الموظفين في إطار الجهوية الموسعة، بالنظر إلى أهمية هذا الورش في تعزيز الحكامة الترابية المحلية ودعم برامج التنمية المستدامة.

أولا، أذكر بوعي الحكومة بضرورة أساسية، أولا ضرورة تفعيل مقتضيات الفصل 154 من الدستور، هاذ الفصل الذي ينص على الإنصاف وعلى تقريب الإدارة من المواطنين في جميع جهات المملكة، وعلى انتشار المؤسسات والموظفين في جميع جهات المملكة، وتقريب -كما قلت- الإدارة من المواطنين في تغطية التراب الوطني، تحقيقا للمساواة في الولوج إلى هذه المرافق.

باش نصلو لهذا الإنصاف بين الجهات، خصنا شرطين أساسيين:

الشرط الأول، يجب أن تتوفر الوحدات اللامركزية، كالجماعات المحلية والجهات، على أطر ممترسة، عندها كفاءة، قادرة على إعطاء دينامية جديدة للجهات وللوحدات الترابية؛

الشرط الثاني، وهو دعم اللاتمرکز في السلطات وفي التدابير وفي الإمكانيات للوحدات الإدارية في جميع الجهات.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد

##### الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت فقط أن أطمئن السيد المستشار، ومن خلال كافة المكونات السياسية لمجلسكم الموقر، بشأن التأثيرات السلبية لهاذ اتفاقيات التبادل الحر. الاتفاقيات كنضم واحد الآليات لحماية الاقتصاد الوطني، مع الأسف ما كنستعملوهاش دائما، وهي الحماية التجارية.

واليوم الحكومة راها اخذات هاذ القرارات الصعبة، ليست بالسهلة، وكلنا كنبتبعو هاذ الشيء في الصحف اليومية.

فقط لنطمئنكم كذلك على أن الاتفاقيات، كل الاتفاقيات المقبلة سيتم دراستها ودراسة الوقع ديالها على الاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بالسلع أو بالخدمات.

بالفعل، احنا مقبلين على دراسة واحد الاتفاقية المعمقة في إطار الوضع المتقدم اللي اخذاه المغرب مع الاتحاد الأوربي، ولكن احنا حريصين، حريصين على الخدمات المغربية، حريصين كذلك على السلع المغربية.

ابغيت كذلك نعطيك بعض الأرقام، وغتلاحظوا بأن هاذ العجز اللي كيعرفو اليوم الميزان التجاري المغربي، راه ما جايش فقط من السلع، يعني يمكن لي نأكد لكم أنه 55% ديال العجز اللي كاين اليوم جاي مع الدول اللي عندها اتفاقية التبادل الحر، وهاذ الدول النسبة ديال المعاملة، رقم المعاملات معها 80% عكس الدول الأخرى اللي عندنا معها 20% والعجز أو نسبة العجز في 45%، هذا يؤكد بأن العجز جاي من الطاقة، الفاتورة الطاقة من الدول اللي كنستوردو منها الطاقة.

اليوم يمكن لي نأكد لكم أن نصف العجز اللي عندنا اليوم، يعني عندنا 200 مليار ديال الدرهم، فيها 100 مليار جاية من الفاتورة الطاقة، الواردات اللي كنستوردو كبلد، يمكن لي نأكد لك ما بين الطاقة والمواد الغذائية حوالي 36%، أكثر من الثلث بمعنى...

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وعلى مساهمتكم القيمة، ولكن مع الأسف الوقت لا يرحم، لأن كل واحد حريص باش ياخذ نصيبو من الغلاف الزمني.

ننتقل إلى مجموعة أسئلة موجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ونبدأ بالسؤال الأول وهو حول إعادة انتشار الموظفين في إطار الجهوية الموسعة، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

#### المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

فكل إعادة الانتشار لا تجر إلا الويلات.  
كنتناو بالتعاون مع الفرقاء الاجتماعيين، وخاصة النقابات، باش نخرجو  
من هاذ المأزق ونرضيو جميع الموظفين في إطار عملية إعادة الانتشار.

السيد الرئيس،

فيما يخص، أنا راه مغربي، وأنا كئامن بأن التراث المغربي فيما يخص  
الحلقة، خصها تغطية صحية وحماية اجتماعية... لا الحلقة خصها تغطية صحية  
وحماية اجتماعية باش نكونو كاملين...

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار،

الله يجازيك بالخير، كنا مغاربة، ولكن راه استغرقت 3 دقائق.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية**

**وتحديث الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا متفق معك، متفق معك أن كايين هناك واحد التناقض كبير بين  
التوجه العام ديال التنمية الشاملة بجميع المؤسسات ديال الدولة وفي الفرق  
الأخر وهو أن الجماعات المحلية كآلية تنمية ديمقراطية آمن بها المغرب،  
لا زالت هي الحلقة الضعيفة في المنظومة الإدارية الشاملة، بحيث أنه اليوم  
رئيس مصلحة في الجماعة المحلية أو رئيس قسم أو كاتب عام، لا يساوي  
رئيس القسم أو رئيس المصلحة أو الكاتب العام ديال مؤسسات أخرى.

وابغينا هاذ الجماعات المحلية تكون في المستوى ديال التنمية وفي المستوى  
ديال انتظارات المواطنين، وتساهم في الديمقراطية، وتساهم في التنمية المحلية،  
هذا غير معقول.

نحن نعمل، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، جاهدين  
للمساواة بين الموظفين، ولإعطاء الإمكانية لكل مؤسسات الدولة أن تلعب  
دورها ولكن بالتساوي في الإمكانيات وفي التحفيزات والتقارب بين  
الهيئات، سنعمل على هذا الأمر في إطار المراجعة الشاملة للمنظومة ديال  
الوظيفة العمومية، هاذ الورش الهام اللي غادي نبداهه في الربيع إن شاء  
الله، نحن مطالبون، نحن وأتم، أن نساهم فيه ونجوده لكي نصلح ما يمكن  
إصلاحه.

شكرا السيد المستشار المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني دائما في نفس القطاع، وهو حول الإجراءات  
المستعجلة لتسوية الوضعيات الإدارية العالقة، والكلمة لأحد أعضاء فريق  
التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ مفيد تفضل.

نحن، في الحكومة، واعون، بهذا الأمر، ولهذا بادرنا إلى إعطاء أولوية  
في إطار إعادة دراسة النظام العام للوظيفة العمومية:

- أولا، إعادة الانتشار يتحقق بالإجراء الأول وهو المرسوم القاضي  
بتسهيل عملية الإلحاق، وهو الآن في طور النشر بالجريدة الرسمية؛

- النقطة الثانية، وهو تقنين عملية الوضع رهن الإشارة ديال الموظفين؛

- والنقطة الثالثة، تسهيل المساطر لانتشار الموظفين بين الإدارات  
وبين المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، لأن هناك تفاوت كبير أولا بين  
المؤسسات الإدارية، هناك مؤسسات فيها موظفين كثر، وما تخدموا والو،  
وهناك مؤسسات اللي فيها الضغط وطلب، وعندها إمكانيات بشرية قليلة.  
هاذ المنظور ديالنا غادي يسهل العملية ذات الانتشار ديال الموظفين،  
وبالتالي تكافؤ الإمكانيات البشرية بين الجهات في إطار الجهوية الموسعة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ البار لكم تعقيب عن جواب السيد الوزير؟

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، لا يسع الفريق الاستقلالي إلا أن يشجع كل البادرات والمبادرات  
الطيبة التي تسعى إلى الخروج من هذا المأزق الذي سمي ولازلنا نسلم عنه  
الكثير بالجهوية الموسعة، يا ريت نخرجو للخلاص ونخرجو لواحد التقسيم  
جغرافي تيرضي مختلف شرائح المجتمع والساكنة، جغرافيا كتكون كمتنع بواحد  
اللامركزية اللي فيه إلا خدمة الوطن والتقدم به نحو الأمام، حسب  
التوجهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

السيد الوزير،

ذكرتو الجماعات المحلية، أكبر متضرر اليوم هو موظف الجماعات المحلية،  
راه لحد الساعة، وفي ظل الدستور الجديد، وفي ظل التقدم اللي عرفته  
بلادنا، والحمد لله، واحد المنتفس كبير لازال موظف الجماعات المحلية محروم  
من الانتقال، من الالتحاق بالأسرة تناعو، لازال الموظف ديال الجماعات  
المحلية، السيد الوزير، وهذي تنغوتو بها وغادي تقطعو حوايجنا، أن  
الموظف ديال الجماعات المحلية عندو الحق بصوت وما عندوش الحق  
يترشح، واش هذا كايين في شي قانون؟ إذن، عندنا واحد الإشكال اللي أن  
هو كتحرمو فيه جميع الموظفين من مزاوله الحق دياهم الدستوري.

أما فيما يخص إعادة الانتشار، لا يسمع عنها إلا تعذيب الموظف، نظرا  
لعدم قدرة الإدارة، مختلف الإدارات في هاذ الحكومة، على تجبير الضرر  
والرؤية البعيدة لتحفيز الموظف على القيام بواجبه أثناء انتقاله ليقوم بمهامه،

يراعي من جهة انتظارات الموظفين المعنيين، ومن جهة أخرى يضمن الانسجام والتوازن العام لهذه المنظومة.

أذكر فقط أن الأنظمة الأساسية لختلف الهيئات والأطر عرفت من 2006 واحد التغيير، إصلاح أو إصلاحات متتالية، استهدفت تنظيم أسلاك الوظيفة العمومية، فيما ثلاثة ديال المستويات، المستوى الأول التأطير وهو تبيدا من الإجازة فما فوق، المستوى الثاني وهو مستوى الإشراف، سنة أو سنتان بعد البكالوريا ومستوى التنفيذ.

وكان الهاجس كذلك هنا وهو تحصين الهيئات من خلال اعتماد المباراة المفتوحة في وجه المترشحين الحاصلين على الشهادات المطلوبة، كانت الإشكالية ديال استثناء هاذ الفئة تحصينا لفئة أخرى وهي التقنيين.

ولكن أريد، السيد المستشار، بعدما وعينا بهذا الاختلال، سنعالجه بكل ما تستحقه هذه الفئة من التقدير ومن إنصاف حتى تتمكن كذلك من أن تساهم في العمل الإداري بكل أريحية وبكل ثقة وبكل تحفيز الذي تستحقه.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ مفيد لكم تعقيب؟

#### المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم في الحقيقة الذي لاشك بأنه سينتج صدور واحد العدد كبير من الموظفين ديال الجماعات المحلية، ولكن، السيد الوزير، أسباب نزول هذا السؤال هو جزء منه ما تفضلتم وجاوبتم به، مع العلم أنكم رئيس البلدية ديال الفقيه بن صالح، راكم على دراية...

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتبه للهاتف ديكال السي مفيد.

#### السيد المستشار محمد المفيد:

ولكن، السيد الوزير، هناك أوضاع غير قانونية في الجماعات المحلية، أمام عجز القوانين اللي لحد الآن ما عندها حتى شي حلول، لذا، السيد الوزير، نطالبكم في فريق التجمع الوطني للأحرار أثناء مناقشة، كنا طالبنا أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، والتي وجهناه لكافة الوزراء المتعاقبين على الوزارة، هو الإسراع في إخراج نظام أساسي الخاص بموظفي الجماعات، باعتباره الحل الأوحده لمعالجة تلك القضايا العالقة في ترسيم وتوظيف وترقيات موظفي هذه الشريحة، مع المطالبة بتفعيل مبدأ إعادة الانتشار كما جاء في السؤال اللي سبقتي، ووضع رهن الإشارة لفائدة قطاعات حكومية تعاني اليوم من الخصاص الفادح في الأطر، عبر التكوين وإعادة التكوين كالشبيبة والرياضة مثلا والثقافة والصحة وغيرها من المرافق

أرجو من السادة المستشارين يبقاو معنا إلى آخر الجلسة، لأن بدأت القاعة تتسع أكثر، ابقاو معنا الله يجازيكم بخير باش نواصلو.

تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أن فئة عريضة من الموظفين الذين أخذوا على عاتقهم تسيير وتديبر شؤون الإدارة المغربية من مختلف الأسلاك والفئات، والذين انخرطوا في المسار التنموي الذي تعرفه بلادنا داخل الجماعات والأقاليم والعمالات، يعانون العديد من المشاكل التي تتعلق بتسوية وضعيتهم الإدارية، خصوصا منها بعض الفئات كالمساعدين التقنيين ومسيري الأوراش والرسامون، حيث لازالوا يبحثون عن تسوية وضعيتهم الإدارية والحفاظ على مصالحهم المهنية والمعنوية، بعيدا عن كل المزايدات السياسية والنقابية، وفي غياب نظام أساسي يسمح لهم أو لهذه الفئة بالترقي إلى سلام عليا كسائر موظفي الدولة، نفاجا بأن هذه الفئة ليست مصنفة في إطار تقني.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن تصنيف هذه الفئة من الموظفين، وعن إمكانية تمكينهم من نظام أساسي يمكنهم من معرفة وضعيتهم الإدارية والتقنية ومساهمهم في الترقى في إطار ما هو معمول به في الوظيفة العمومية. وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

##### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

كنشكرك في البداية على وضع هاذ السؤال الهام اللي تيهتم بواحد الشريحة عريضة ديال الموظفين.

أذكر فقط بأن الوضعية الإدارية والمسار ديال الترقى في الدرجة بالنسبة لكل فئة من فئات موظفي الدولة يتم طبقا للقواعد المحددة في النظام الأساسي الخاص بكل هيئة، أنا متفق معك، نحن واعون بوجود إختلالات أو بعض الإختلالات المتعلقة ببعض فئات الموظفين، ومنها بالخصوص فئة المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين.

سنسعى إن شاء الله في المشروع اللي احنا فاتحين الورش ديالو الآن للإصلاح الشامل لمنظومة الوظيفة العمومية إلى معالجتها بالشكل الذي

نظنشاى غتكون الإدارة جعلنا منها الأداة المساهمة والمواكبة في المنظور اللي كنسعاو ليه باش تكون أداة مصاحبة للتطلعات التنموية، واحنا كنعيشو فترة انتقالية، وتحول سياسي ديمقراطي اللي كنعيشوه جميع. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ومنتقل إلى السؤال الثالث في نفس القطاع، وهو حول إرساء أسس الحكامة. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ لعلي تفضل.

#### المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أريد أن أشير أن هذا السؤال كان موجه إلى رئاسة الحكومة حول الحكامة، ونعتبر أن هذا السؤال يهم الحكامة برمتها، وبما أنه الحكومة تفضلت للإجابة عنه عبر السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، نعتبر أن الحكومة ارتأت أنه من الحكامة أولا المبادرة بالحوار على الحكامة فيما يخص الإدارة والموظفين، وسندخل في هذا الحوار ريثما نتكلم عن الحكامة في مجالات أخرى.

السيد الوزير،

لقد صادقت الحكومة مؤخرا على ميثاق وطني لإرساء أسس الحكامة في دواليب الإدارة من أجل الرفع من قدرتها الإنتاجية والإبداعية في المجال الإداري والمالي.

نسألكم، السيد الوزير: اليوم، ما هي السبل الكفيلة لإرساء ودعم هذه الحكامة في دواليب الإدارة المغربية وتفعيل مقتضيات الحكامة على أرض الواقع؟

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

#### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا كنتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على إثارتهن هذا الموضوع الهام، واستفسارهم حول سبل تفعيل أحد الأوراش الكبرى الهيكلية ببلادنا، والمتعلقة بإرساء ودعم الحكامة بالإدارة العمومية أساسا. أولا، الحكامة واحد الموضوع مهم جدا في الوقت الحالي، وتداوله بكثرة،

العامية والمؤسسات العمومية التي تعاني منه، خصوصا وأن الجماعات تساهم بشكل واضح في بناء هذه المرافق العمومية، وتتوفر على موارد بشرية توجد في حالة عطالة دائمة.

السيد الوزير،

تعلمون جيدا الوضعيات المختلفة لموظفي الجماعات المحلية، ومعاناتهم في الترقية والانتقال ولظروف طارئة مثلا، هناك من يتقاضى أجرته من ميزانية المجلس الإقليمي، وكاين اللي كيتخلص من العمالة، وكاين اللي كيتخلص من الباشوية، والإنعاش، هناك من يشتغل في الجماعة ويتقاضى أجرته من المجلس الجهوي والعكس صحيح.

إذن، وضعيات مختلفة برهانات كبرى، الشيء الذي يجعل الموظف يعاني في حالة الترقية أو لا قدر الله يبحث عن انتقال، لذلك فقد أصبح من المستعجل اليوم إقرار نظام أساسي خاص بهذه الفئة.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أنهيت وقتك في الكلام.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

#### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار.

أولا، أنا سعيد أنني ما غنختلفش معك نهائيا، غادي نتفق معك على الانشغال ديالك فيما يخص الموظفين ديال الجماعات المحلية، أنا رئيس جماعة منذ 20 عام، وكعرف آش كنعاني الشغيلة والموظفين والأعوان والأطر ديال الجماعات المحلية، كيشعروا وكأنهم يعني فئة خاصة دنيا، يعني ملي كيسمع الإنسان خدام في البلدية، واخا يكون محرر أو متصرف، تيحس براسو أقل من زميله في إدارة أخرى، ولكن...

أولا الجماعات المحلية خارجة عن النظام ديال الوظيفة العمومية، الموظفين ديال الوظيفة العمومية بوحدهم، والجماعات الترابية بوحدها، سنسعى بمعية إخواننا في وزارة الداخلية لتقارب ومحاوله شمولية تدارس هذه المشاكل حتى لا تبقى الجماعات المحلية إطار خارج السياق العام، باش يمكن تلعب الدور ديالها الأساسي في التنمية.

والجماعة المحلية بالنسبة لشريحة كبيرة ديال المواطنين راه هي الإدارة، هي اللي كيتعاملوا معها بزاف، ما كيتعاملوش مع إدارات آخرين ولكن الجماعة المحلية كيتعاملوا معها المواطنين كاملين، اللي ابغي رخصة ديال البناء، اللي ابغي (le permis d'habiter)، اللي ابغي الرخصة ديال فتح مصبنة، أي حاجة، ولا النسخة، تبجي للجماعة المحلية، تنظمت وتحسنت راه وجه جديد نتاع الإدارة غادي نعطيه للمواطنين، بقات على الحالة ديالها ما نظنش غنكونو ساهمنا في التطوير ديال الإدارة في عينين المواطنين، وما

في جميع الإدارات أي موظف يؤدي مهمته كيعطي العمل اللي قام به خلال أسبوع أو الشهر أو اليوم، لأنه تقييم العمل شيء مهم جدا باش يمكن لنا نحفزو الموظفين، لأنه القضية ديال التحفيز كتكون عبر تقييم العمل، والتحفيز ولا بد منه لأن ما كتطلبوش من الناس أنهم يكونوا مخلصين ويعطيوها للآخر وما يكونوش عندهم هناك تحفيز.

كذلك الشفافية في التعامل، هو أنه الإدارة المغربية كيفما كانت، يكون هناك كناش تظلمات اللي كيكون دفتر متناول أو هناك بوابة ديال الأنترنت في متناول المواطنين باش يمكن لهم يقولوا أشنوهما المعاناة، أو أشنوهما المشاكل اللي كيغيشوها، لأنه ما شيء ولا بد تكون الإرادة ديال الموظف ما شيء مزبانية، ولكن تحسين جودة العمل وتأطير الموظف، لأنه في غالب الأحيان احنا كنتكلمو على الحكامة، نس في هذه القبة التشريعات التي لا يطبقها الموظفون لعدم تكويتهم، لأنه ملي كنتدير واحد القانون، إلى ما درتيش التكوين ديالو والإعلام ديالو والتفكير ديالو راه ما يمكنوش يطبق، وكتبقاو هذا أنه ما شيء من المسائل ديال الحكامة. شكرا .

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير إن كان هنالك تعقيب، تفضلوا.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

##### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بخصوص تميمين الرأسمال البشري، هناك إجراءات متعددة، أذكر منها على سبيل المثال: مهنة الوظيفة العمومية، وقد جاء في ردكم، وضع أسس التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر، ووضع منظومة متكاملة للتعيين في المناصب العليا.

هناك عدة إجراءات، عدة تصورات، عدة مقاربات، سنعمل على تنفيذها على أرض الواقع، ولكن هناك كذلك إجراءات أخرى مصاحبة، تعلمون، حضرات السيدات والسادة، أن تدبير المالية العمومية أو صرف الميزانية يتم على أساس عمل يعني أقر بإنجازه، كنخلص واحد الفاتورة، أنا أمر بالصرف على أساس واحد العمل تدار في كل مرحلة من مراحل الإنجاز.

بالنسبة للوظيفة العمومية، وهو الشيء الوحيد الذي يتم التوقيع على الحوالة مرة واحدة في حياة الموظف، ملي كيدخل، ملي كيدخل في البداية ديال العمل ديالو، كنسنيو له قرار واحد، وتبقى تدوز لو المانضة للحساب ديالو بدون محاسبة، هاذ الشيء ما ساهمشاي في المحاسبة وفي المراقبة وفي التقييم.

لماذا؟

اليوم المغاربة وعوا على أنهم ما كيتوفروش على مكانن طبيعية كبيرة ديال البترول، إلى آخره، اليوم الفضل عندهم وهي يحسنوا الأوضاع ديالهم بالديمقراطية، بالشفافية، بالإصاف، بالمنافسة، بالتوزيع العادل للثروات، بالمسؤولية المقرونة بالمحاسبة، هذا هو الأصل ديال باش يمكن لنا نحسنوا الأوضاع ديالنا، ذاك الشيء اللي عندنا نحسنوه ونجودوه باش يمشي في البلاصة اللي خص يمشي لها.

حقيقة الإدارة كتلعب واحد الدور كبير في الحكامة وفي تنقية الأجواء وفي إبطاء الشفافية، أولا الإدارة كنسهر على مرفق عام، عندو علاقة لصيقة بالمواطن، نحن نسعى في إطار مجهودات حثيثة على تطوير أداء الإدارة:

- أولا، بتحسين شروط وظروف الاستقبال، اليوم الإدارة كتسمي لها ما كتصيبش اللي يدوي معك، ولا اللي يوجهك، ولا اللي يعطيك معلومات، ولا اللي يأترك ولا اللي يتصنت لك، هذا واقع، خصنا نقرو به ونعملو على التجاوز ديالو، عندنا برنامج عمل سنطرحه على رئيس الحكومة، وسنبدا في الاشتغال تقريبا في منتصف هذه السنة إن شاء الله؛ - النقطة الثانية وهي ربط المسؤولية بالمحاسبة، لا يمكن أن نتراجع على هذا المبدأ بتاتا؛

- النقطة الثالثة، وهو الإصاف؛ اليوم جميع الوظائف العمومية مفتوحة للتباري وعلى طريق الاستحقاق بدون تمييز؛

- النقطة الرابعة، الأجر مقابل العمل، كل غياب غير مبرر سيترتب عنه يعني الحذف من الأجر، هذا يعني منطلق معمول به، وأعطى الأكل ديالو الآن.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ولكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب حتى للتعقيب.

الأستاذ لعليج عندك تعقيب؟ تفضل.

#### المستشار السيد لحبيب لعليج:

ما تمناه، السيد الوزير، ونحن في بلد يعيش فترة أزمة، هو إصاف الحكامة بالإخلاص في العمل، لأنه اللي خص المغاربة شيء شوية هو مراجعة الذات، وكلمة الإخلاص أظن أنها كلمة قوية، يجب أن تشار وأن تعطى للموظفين، هذا في الأول.

قلتم كثير من الأشياء اللي كتتمناو أن تترجم على أرض الواقع، أن تترجم بتسنيين وتبسيط المساطر وتقيين هذه الأشياء التي قلموها، وخاصة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهذا نص أو مقتضى دستوري يجب ترجمته على أرض الواقع بقوانين، كذلك تقييم العمل، بمعنى تقييم العمل أنه كتكون مذكرة

أيضا كذلك هناك تجاوزات التعيين في المصالح الخارجية، كنالاحظو على أنه على مستوى المندوبيات أو النيابة ما كيقوع التعيين أكثر ما كتكون فيه اشوية ديال الزبونية الحزبية، واحد الأشياء اللي ما كتكونش موضوعية، وبالتالي هذا ما كيخدمش المصلحة ديال... كيخلق واحد الجو ديال التذمر وسط الموظفين، سواء في القطاع العام أو في المؤسسات العمومية.

لذلك، هدفنا من وضع هذا السؤال، السيد الوزير، خلال المراحل الماضية قلت كانت واحد عدد التجاوزات، كانت فيها انتقادات كثيرة، باغين بطرحنا لهاذ السؤال، وكتتمناو لكم النجاح في عملكم، أنه تكون واحد القطيعة مع ما تم في المراحل الماضية، وأنه تدار مجهودات كبيرة من أجل خلق أجواء إيجابية وسط كل الموظفين، والإقلاع على كل الأساليب السلبية اللي كانت عندها ردود فعل أتم تعلمونها، ولا داعي للعودة إليها بتفاصيلها.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب. انتبه لهاتفك السي الرماح.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة:

شكرا للمستشار على وضع هذا السؤال الهام جدا.

أؤكد فقط أن الحريات النقابية والحقوق السياسية هو اختيار استراتيجي للمغرب، منذ الاستقلال أول ظهور ديال الحريات العامة سنة 1958، وانفرد به المغرب، وتميز به المغرب، وكرس هاذ الحرية جميع دساتير المملكة، وأكدها دستور 2011، ولا أظن أن أحدا يجادل في هذا الأمر.

الآن، فيما يخص الوظيفة العمومية كرس هاذ الحرية وهاذ المبدأ وهاذ التوجه النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية منذ صدوره سنة 1958 اللي جاب مقتضيات صريحة، قوية، ملزمة للإدارة.

الإدارة اليوم لا تستحضر بتاتا العمل النقابي أو التوجه السياسي أو اللون الحزبي أو الإثني للموظفين في الترتي وفي المسؤولية، وإذا ثبت عكس ذلك نحن مستعدون، السيد المستشار، لتقويم وتسقيم هذا الخلل.

فيما يخص الشق الثاني المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، كيف ما كان الحال، السيد الرئيس، السيد المستشار، الوضعية اليوم أحسن ملي كانت، طريقة التعيين ديال المسؤولين كيفما كانت، اليوم أحسن من قبل، قبل كانوا كيتداروا تعيينات، احنا كنا كنعرفوهم، الآن على الأقل اليوم كين إخبار، كايبة الترشيحات، كايبة انتقاءات، كايبة شروط ديال الكفاءة، يمكن يكونوا اختلالات، احنا اليوم على سنة بعد سريان هاذ المرسوم،

سنعيد النظر في هذا الأمر لنضبط الموظفين المواطنين لنحميم ونشجعهم ونحفرهم ولكن نستثني من هذا الإجراء الموظفين غير المنضبطين، وغادي بيانوا لنا، اشكون هما الأشباح، اشكون هما المواطنين؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي، وهو حول حق الانتماء النقابي والسياسي وحماية الكفاءات بقطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الفيدرالي لبسط السؤال، الأستاذ الرماح تفضل.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بطبيعة الحال، وتقدمنا حول سؤالنا مع السيد الوزير خلال المناقشة ديال الميزانية الفرعية ديال الوزارة ديالو، تذاكرنا مطولا على هاذ الموضوع، ولكن لايد أن نعود إليه لأنه عدة قضايا تتطلب العودة إليها، وخاصة، السيد الوزير، وكما تعلمون أن الدور ديالكم بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية، وأيضا إلى جانب السيد وزير التشغيل، إلى جانب السيد رئيس الحكومة، كتلعبوا دور أساسي في تلطيف العلاقات، في خلق أجواء إيجابية اللي كتفرضها طبيعة المرحلة.

طبيعة المرحلة كتطلب واحد النوع ديال التكامل، ديال التعاون من أجل إيجاد الحلول للقضايا المطروحة، وكين قضايا اللي من طبيعة الحال ما كتطلبشاي إمكانيات مالية، يتعلق الأمر باحترام حق الانتماء النقابي، يتعلق الأمر باحترام حق الانتماء السياسي، يتعلق الأمر بدعم الكفاءات، يتعلق الأمر بالناس اللي كتوفر فيهم النزاهة والجدية في العمل.

إلا أنه مع الأسف كثير من التجاوزات كنالاحظوها في هاذ القطاع، قطاع الوظيفة العمومية وفي المؤسسات العمومية، وخاصة كنالاحظو أنه منذ بداية العمل في إطار القانون التنظيمي 2.12 في 412، وأيضا كذلك مرسوم التنظيمي في الموضوع، قلت باللي لاحظنا، سواء أثناء تكوين اللجان بالنسبة للتعيين في المناصب العليا، يعني كانت واحد العدد ديال التجاوزات وكانت خروقات كثيرة، ما كاستهدفوش من وراء سؤالنا التشكيك، السيد الوزير، لأنه في كثير من الأحيان، كين اللي كيفهم بأننا احنا كنبغيو نديرو العصا في الروايض، ديما كتلقبو باش أنه تكون البحث على إيجاد الحلول، وتكون واحد العمل موضوعي إيجابي جاد اللي كينصف كل ذوي الاستحقاق على كل المستويات ديال الوظيفة العمومية، قلت من الأطر العليا إلى كل المستويات.

نختم بها، السيد الرئيس، قال لي أشنو هو الفائدة اتما في البرلمان كتطرحوا أسئلة وكجاوبكم السادة الوزراء إلى ما كانش الترجمة الفعلية.

ما نريد، السيد الوزير المحترم، اللي كتقولوه هنا وكتجاوبونا فيه، ماشي تتجاوبو بعضنا، يترجم على أرض الواقع، بمعنى أنه كايين تجاوزات في القطاع العمومي ما يكونش، الحوار خص يكون القطاعي والحوار المركزي باش تكون المرودية والأقوال تكون على أرض الواقع. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

##### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نأكد للسيد المستشار المحترم حرص الحكومة على العمل على ضمان التطبيق الفعلي والسليم من طرف كل الإدارات للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بتكريس الحقوق السياسية والنقائية.

إذا كانت هناك بعض العمليات أو بعض التجاوزات، أنا مستعد شخصيا فاتح الباب نتلقاها وندرسها ونحاولو نعالجوها على أرض الواقع، ولكن جملة القول بصفة عامة في الإدارة العمومية لم تتلق تشكي بشكل واسع، يمكن يكونوا بعض التجاوزات في بعض الإدارات، نحن مستعدون لمعالجتها في إطار الحوار القطاعي، احنا مستعدين، السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للتعين في المناصب العليا، أقول أن هذا المرسوم جاء ليعطي الفرص للجميع لكي تكون هناك تكافؤ الفرص بين كل المواطنين الراغبين في تحمل المسؤولية في هاذ البلاد هذي، وكنحاولو التطبيق ديالو السليم، يمكن يكون في التطبيق بعض التجاوزات، ولا خلينا بعض الهفوات اللي يمكن يتسربوا واحد التجاوزات، كما قلت سنعمل على معالجتها في إطار التقييم اللي داز على هاذ العمل اليوم سنة، وهناك عدة يعني ملاحظات من طرف شركاء ورفقاء يعني مختلفين حول هذا الأمر إن شاء الله في مستهل هذه السنة، نحن بدأنا هذا التقييم وسنعالجه في البرلمان، وسنساهم جميعا في تجويده وتحسينه.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة في نفس القطاع دائما، وهو حول استحضار معطى المناصفة في تحمل المسؤوليات والتعيين في المناصب السامية.

الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ عبد

حان الوقت باش نديرو تقييم ديالو وسنجدوه وسنحسنه لكي يساهم فعلا في إضفاء الشفافية والمناصفة والإنصاف، ويعتمد على الكفاءة والمرودية لكي يكون هذا المنصب فعلا مستحقا وفي إطاره الحقيقي.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ الرماح، عندكم تعقيب؟ تفضلوا.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

في الجانب القانوني، كايينة تجاوزات على المستوى العملي وأتم تعرفونها، ولا داعي للدخول في التفاصيل، فقط أن كيف قلتو أنكم غيروا تقييم وغادي تعملوا على التجويد، هذا ما نريد، لأنه كنعترضو أن ظاهرة من هذا النوع أو سلوكات من هذا القبيل عندها سليات جد قبيحة بزاف على مستوى كل العاملين، سواء في القطاع العمومي أو المؤسسات العمومية. إذن، واش كايينة تجاوزات أو ما كاييناش؟ فبطبيعة الحال التجاوزات كايينة ومعروفة بطبيعة الحال لديكم، وبالتالي كنبطبو أنه يكون عمل من أجل تجاوزها.

المسألة الثانية بالمناسبة في التعقيب، السيد الوزير، واحنا باش يكون عملنا مرتبط بالوظيفية اللي احنا فيها، فكذلك كنبطبو عليكم كيف ما أكدنا عند مناقشة الميزانية باش تهموا بالحوار القطاعي، سواء بالنسبة للوزارة ديالكم أو بكل الوزارات لأنكم الآن تقومون مقام الحكومة في مسألة تتعلق بكل القطاعات ديال الوظيفة العمومية، وخاصة بعد ما صادق المغرب على الاتفاقية الدولية رقم 154 حول التفاوض الجماعي في قطاع الوظيفة العمومية. إذن كنبطبو عمل، ونحن تبعنا السيد رئيس الحكومة صباح اليوم باش يوقع، أولا باش الحكومة تكون نموذج في الحوار القطاعي على مستوى كل القطاعات ديال المؤسسات العمومية، وأيضا كنبطبو بمناسبة التعقيب على ضرورة استئناف الحوار الثلاثي الأطراف، باعتباركم قلت- كنبطبو دور أساسي إلى جانب السيد وزير التشغيل، إلى جانب بطبيعة الحال السيد رئيس الحكومة اللي كنبطبو راه ما عمرو كان خلال السنتين الماضيتين، ما قيل هو ماشي صحيح.

كذلك نعطيوكم أمثلة عما يجري حول بعض التجاوزات بسرعة، الوكالة الحضرية الآن في الراشدية كايين موظف بمجرد أنه تحرك باش يدير نقابة، بوسليخة الآن كيتعرض واحد عدد المضايقات. كذلك أن كايين مثال آخر من العمالة ديال بنسليمان، فبمجرد ما تدارت النقابة، لحينا ولحينا باش يكون الحوار، مكايين والو.

باغيين نقولو، السيد الوزير هدفنا، احنا هدفنا في طرح الأسئلة ماشي الهدف هو التشكيك، ماشي الهدف هو التعجيز، ولكن ما باغيش، أنا بالأمس اسمحو لي، السيد الوزير، كنتكلم مع أحد الموظفين، واسمح لي

الكبير بومغر، تفضل لبسط السؤال، تفضل.

### المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

السيد الوزير المحترم،

لقد أسأل مطلب المناصفة كثيرا من المداد، ونظمت بشأنه العديد من المنتديات والندوات، وإذا أصبح الكل يجزم بدور المرأة وتألقها في العديد من المهام التي اضطلعت بها، فإن الواقع الحالي لا زال يكذب ولوج النساء للمسؤوليات، باعتبارهن شقائق الرجال في الحقوق والالتزامات.

فما هو منظور الحكومة لأجراً مطلب المناصفة؟ وهل تم احترام هذا المطلب أثناء عملية الانتقاء والتعيين في مناصب المسؤولية؟

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

#### وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أتوجه بالشكر الخالص إلى السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه هذا السؤال.

أولا، أؤكد فقط السعي إلى تكريس مبدأ المناصفة، أولا من خلال دستور 2011، خصوصا الفصل 19 منه، الذي يحث مبدأ المناصفة، والفصل 164 حول إحداث هيئة المناصفة، هذا المرجع الأول.

المرجع الثاني، هي مصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية (CEDAW) التي تدعو إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثا، الإرادة القوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة، وتعزيز المكانة ديالها في المجتمع.

وكذلك المرجع الأخير، وهو البرنامج الحكومي، الذي تضمن تدابير وإجراءات تهدف إلى دعم مكانة النساء.

سوف أذكر فقط بالقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الذي كرس مراعاة النوع الاجتماعي لإعطاء المرأة فرصة لولوج مناصب المسؤولية، وذلك بمساواتها مع الرجل، ويبقى الشرط الأساسي هو الكفاءة، هو المدروسة، هو النجاعة، هو الأصل، وليس الجنس.

فتنظن، على هذا الأساس، أصبح ممكنا لكل النساء أن يلجن إلى مناصب المسؤولية بدون أن يشعرن بأي تمييز سلبي بجانب الرجل.

بخصوص حصيلة التعيين في المناصب العليا، لحد الآن المعدل ديال التعيين في المناصب العليا المرأة تمثل 13,5%، احنا بعيدين على المناصفة، ولكن نسعى من خلال تعبيد الطريق بكل الوسائل لتسهيل هذا الولوج،

هذا الاستحقاق.

ونحن واعون بالدور اللي كتلعبو المرأة في التنمية ديال المجتمع، في التأطير ديال المجتمع، ولكن المرأة راه ماشي غير كتسعى للمسؤولية، راها عندها مسؤوليات متعددة، نعتز بها، لأنها هي أمنا، هي أختنا، هي...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

### المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

شكرا السيد الرئيس.

لن نناقش السيد الوزير في النوايا، احنا نتحدث عن الأرقام.

السيد الوزير،

المسألة ديال... مزيان، تحدثم عن الكفاءة، والكفاءة أنا غادي نمشي أبعد منها، لأن المساواة هناك مبدأ أكبر من المساواة هو مبدأ العدل، يعني واتما درجتو مصطلح الكفاءة، وأنا أتحدث عن العدل، يعني أن المسألة ديال المناصفة أو حكم المرأة لم تعد مجرد ترف فكري، كنبقاو ناقشوه في المنتديات، أصبح واقعا يعني أن المرأة المغربية أصبحت لها من القدرة على التسيير والولوج للمسؤوليات ما يقدر حتى شي واحد يزايد فيه، يعني مسألة واضحة، مجال المرأة مجال الراجل.

اعطيتو أرقام، السيد الوزير، وأنا أناقشكم في الأرقام، قلتو 13,5% بالنسبة غادي نجيو للقانون ديال التعيين في المناصب العليا، عندنا فيما يخص المديرات الرقم اللي عندنا احنا هو 11%، أنا اخذيت غير جوج، فيما يخص الكتابة العامة كين 6%، إذن هناك تضارب في الأرقام.

أتمنى، السيد الوزير، ما عرفناش اشكون فينا اللي عندو 6% مع 11%، وغنديرو واحد العملية يمكن الرقم ديالكم ناقص على الرقم اللي عندنا احنا، المهم هناك تضارب في الأرقام.

السيد الوزير،

اللي ابغينا نوصلو هو أننا ابغينا نتجاوزو المرحلة ديال باش ما ييقاش شي واحد ينقطع علينا، يديروا استيلو احمر ويبقاو يجيو هاذوك من لهيه يعطوننا في النقط، هذي مسألة ديالنا، وصل عندنا الوعي أن النساء شقائق الرجال في المسؤولية، يعني في الالتزام وفي المسؤولية، ما ننظروش، نوصلو لذاك الشي اللي خصا نوصلو ليه لأن الدستور كرس هاذ المسألة.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا.



وديال الترشيحات وديال فتح المناصب رسمياً. بالنسبة للمناصفة، أنا متفق معك، حتى واحد ما يجادل على أحقية المرأة في ولوج المسؤولية على المستوى اللي واصله لو، تقارع الرجل في عدة مستويات، احنا متفقين.

لهذا، احنا مستعدين كحكومة، كوزارة، نعبدو الطريق أكثر، لأن المرأة عندنا في المغرب كتميز على النساء الأخريات، إلى شدينا فرنسا، فرنسا ما كيشتعغوشاي العيالات، وما كيهتموش بالأسر دياهم كيف ما كيهتموا النساء ديالنا.

ثانيا، الترشيحات قليلة للمناصب، ما كتكوش بكثرة باش تقوى الخطوط، النساء باقين تيحشموا، باقين ما كيقدموش ترشيحات، باقي الحضور، واحنا مستعدين كإدارة، كحكومة، في إطار التوجيهات الملكية السامية، مبادرات قوية نساعد، نحسن، نُؤطر ونسهل. شكرًا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم، كما نشكر جميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة، سنة سعيدة وكل عام وأتم بخير، ودعاؤنا لله سبحانه وتعالى بدوام نعمة الأمن والاستقرار على بلادنا. ورفعت الجلسة.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

أولاً، السيد المستشار، أنا نتحترم المصدر ديالك ديال المعلومات، ولكن أنا تتأكد لك أن وزارة الوظيفة العمومية تشرف على هذا الأمر، وهناك تتبع يومي لهاذ الإحصائيات، ونعطيهما لكم بكل أمانة.

أولاً الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل 241 منصب، التعيين في 229 منصبا منهم 31 تعيين تمه النساء، يعني من بين 229 كايئة 31، أي بنسبة 13,5%، موزعة كالتالي، هذا معدل:

- 109 تعيينا بالقطاعات الوزارية، فيها 17 ديال النساء أي بنسبة 15,6؛

- 29 تعيين بمؤسسات تكوين الأطر، منها 2 تعيينات فقط للنساء أي بنسبة 6,9%؛

- 91 تعيين بالمؤسسات العمومية، فيها 12 للنساء أي بنسبة 13,2%. أما فيما يخص التعيينات في المناصب العليا النظامية التي تم دون إعلان عن فتح باب الترشيح، فقد بلغت 95 تعيينا، منها 11 تعيينا للنساء، أي بنسبة 11,6%.

مجموع التعيينات 324، منها نسبة 12,96% تمه النساء. هاذو أرقام خارجين هاذ الصباح من البوابة ديال التتبع ديال الرصد ديال التعيينات